



الجمهورية اليمنية
وزارة العدل
قطاع التخطيط والبنى التحتية
الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٨م

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨ م

أولاً :- مكونات الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨ م :-

تتكون الخطة التشغيلية لوزارة العدل من (٩) أهداف استراتيجية شملت جوانب العمل والمهام المناط بتنفيذها بوزارة العدل ضمن البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني أو التي تندرج ضمن اختصاصاتها ومهامها وفقاً للأنشطة التنظيمية للوزارة، وكان على رأسها مواجهة العدوان الغاشم على بلادنا والعمل على إزالة آثاره كونه من أهم التحديات القائمة في الوقت الحالي، وما تتطلبه المرحلة من عمل جاد لتطوير منظومة التشريعات القانونية والتنظيمية وبناء قدرات الكادر القضائي والإداري وتطوير وتحسين الأداء في الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق والمساهمة في نشر الوعي القضائي وأتمتة العمل القضائي والإداري والمالي في الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق. وتتولى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة تنفيذ الخطة وفق برنامج زمني محدد يتوزع على كافة شهور عام الخطة الإثني عشر.

ثانياً :- تحليل وتقييم مستوى تنفيذ الخطة :-

١- تحليل تنفيذ الخطة :-

في نهاية عام الخطة، يتحتم على الوزارة تحليل وتقييم مستوى أدائها وتنفيذها لخطةها خلال عام للوصول إلى معرفة نتائج أعمالها وجهودها وحقيقة وواقع عملية التنفيذ وتحديد وتشخيص الأسباب والتحديات التي مثلت عائقاً أساسياً أم قيام الوزارة بتنفيذ خطتها. وبعد قيامها بتحليل تنفيذ خطتها هدف ووسيلة وسيلة، فقد كانت نتيجة التحليل كما يلي :-

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
١	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبنائها التحتية.	١	تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	٥٣%	٥٤%
		٢	تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	١٠٠%	
		٣	تنفيذ زيارات للجرحى واسر الشهداء والنازحين من منتسبي السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم	١٠٠%	
		٤	إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها	٣٥%	
		٥	إستكمال إعداد وتنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بالمباني (المجمعات القضائية - المحاكم والنيابات) وكذا المتضررة من العدوان في محافظات (٦) محافظات.	٣٨%	
		٦	تأمين مباني (المجمعات القضائية - المحاكم) ومحتوياتها المختلفة من خلال توفير الحماية المناسبة للحفاظ على قضايا المواطنين.	١٧%	
		٧	إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	٣٧%	
		٨	توفير عدد (٣) أراضي مناسبة لبناء محاكم ومجمعات قضائية.	٧٥%	
		٩	توفير الطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٣٥) محكمة.	٨٥%	
		١٠	إعداد النماذج التصميمية الهندسية لنماذج المحاكم والنيابات والمجمعات القضائية.	٠%	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
٢	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق	١	تفعيل عمل مجلس الوزارة.	١٠٠%	٥٤.١١%
		٢	متابعة تنفيذ خطة الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء.	١٠٠%	
		٣	إعداد وتجهيز الخطط والتقارير الخاصة بالوزارة.	١٨%	
		٤	إستكمال إصدار الدليل الإرشادي للخدمات التي تقدمها وزارة العدل.	٦%	
		٥	إستكمال تجهيز مكاتب خدمة الجمهور في الشعب والمحاكم التجارية بأمانة العاصمة و م/ الحديدة.	٤٠%	
		٦	إعادة توزيع موظفي التوثيق بما يتناسب مع الهيكل المنصوص عليه في اللانحة التنفيذية لقانون التوثيق وتغطية الشواغر في مكاتب وأقلام التوثيق.	١٠٠%	
		٧	تحويل مكتب التوثيق بأمانة العاصمة وعدد (٢) قلمي توثيق في محكمتين ابتدائيتين إلى مكاتب نموذجية	١٠٠%	
		٨	توحيد البطائق الخاصة بالأمناء باستبدال النماذج القديمة بنسبة (١٥%).	٧٠%	
		٩	إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة التابعة لها بجميع مستوياتها (أ - ب - ج).	٩٠%	
		١٠	إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١٠٠%	
		١١	تحديث السجلات القضائية في المحاكم الاستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	٦٥%	
		١٢	إعادة النظر في القرار الوزاري الخاص بتصنيف المحاكم الإبتدائية والمتخصصة.	١٠٠%	
		١٣	تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور - اثاث) لكافة منتسبي السلطة القضائية.	٧٠%	
		١٤	إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٠%	
		١٥	إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات موجودات الوزارة والمحاكم (مباني - أراضي- اثاث - أجهزة).	٦٧%	
		١٦	إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات التأهيل والتدريب الداخلي والخارجي.	١٠٠%	
		١٧	حل مشكلات الوضع التأميني لمنتسبي السلطة القضائية.	١٠٠%	
		١٨	تنفيذ التسويات الوظيفية بموجب المؤهلات الدراسية الجديدة.	٩٠%	
		١٩	تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة.	٩٠%	
		٢٠	تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية.	٢٠%	
		٢١	إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٩م.	١٠٠%	
		٢٢	إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٧م.	١٠٠%	
		٢٣	إعداد آلية لتنفيذ الإتفاقيات الدولية.	١٠%	
		٢٤	طباعة وتوزيع الإتفاقيات الدولية.	٤٥%	
		٢٥	كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%).	٦٠%	
		٢٦	رفع استجابة القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكترتارية وخدمات الجمهور.	٨٠%	
		٢٧	إعداد وإصدار كتيبات التعاميم والمنشورات الصادرة عن الوزارة منذ عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٧م.	٤٠%	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
٣	إستكمال البناء التشريعي والتنظيمي وتطوير وإصلاح منظومة التشريعات القضائية.	١	متابعة مجلس النواب لإصدار تعديلات قانوني الجرائم والعقوبات والأحوال الشخصية.	٠%	٢٣.٨٤%
		٢	إعداد وإصدار مشروع لائحة تنظيم صندوق دعم القضاء.	١٠٠%	
		٣	متابعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م.	٥٠%	
		٤	إصدار تعديلات لائحة التقسيمات الفرعية لوزارة العدل رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠١٤م.	٠%	
		٥	إعادة النظر في لائحة المحاكم الاستئنافية والابتدائية الصادرة برقم (١٩٥) لسنة ٢٠٠٩م.	١٠%	
		٦	متابعة إصدار تعديلات قانون المخالفات العامة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤م.	٠%	
		٧	إعداد مشروع لائحة تنظيم أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية.	١٠٠%	
		٨	إعداد مشروع تعديلات قانون السلطة القضائية.	٠%	
		٩	إصدار مجموعة التشريعات القانونية إلكترونياً وورقياً.	٥٠%	
		١٠	توفير التشريعات والمراجع القانونية للإدارة العامة للشئون القانونية.	٠%	
		١١	متابعة إصدار القرار الجمهوري بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.	٤٥%	
		١٢	إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	٠%	
		١٣	إعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء	٠%	
٤	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الاختلالات بالوزارة والمحاكم.	١	التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	٧٥%	٤٤.٢٨%
		٢	الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال المحاكم والمحاكم المتخصصة ومكاتب وأقسام التوثيق في (٦) محافظات.	٦٠%	
		٣	تفعيل إدارات وأقسام الرقابة في المحاكم الإستئنافية في المحاكم	٠%	
		٤	تقييم أداء العاملين بالمحاكم والمحاكم المتخصصة ومكاتب وأقسام التوثيق للعام ٢٠١٧م وتفعيل نتائجه.	٣٢%	
		٥	تقييم أداء الموظفين العاملين بالديوان العام .	٨٠%	
		٦	إعداد لائحة إجراءات ومعايير توريد وصرف النسب المخصصة من الرسوم القضائية واللائحة التنفيذية لقانون التوثيق لصالح تطوير عمل التوثيق المنصوص عليها في القوانين.	٠%	
		٧	إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.	٥٠%	
		٨	تعيين مسنول التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة.	٢٥%	
		٩	تكليف مسنولي امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات.	٣٥%	
		١٠	إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	٠%	
		١١	البت في الشكاوي المقدمة ضد موظفي المحاكم ومكاتب وأقسام التوثيق والأمناء.	٦٩%	
		١٢	إعداد نماذج أعمال التحقيقات الإدارية.	٢٠%	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
		١٣	متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواء المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابة والمحاكم المختصة.	٧٥%	
		١٤	تنفيذ التفقيش المفاجئ على موظفي المحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	٨٥%	
٥	بناء قدرات موظفي الوزارة والمحاكم.	١	تحديد البرامج التدريبية النوعية والتخصصية.	١٠٠%	٤٩.٤٦%
		٢	تفعيل عملية التأهيل والمنح الداخلية والخارجية.	٧٠%	
		٣	تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال الإداري.	٨٥%	
		٤	تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال المالي.	١٠٠%	
		٥	تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال القضائي.	٥٠%	
		٦	تنفيذ دورتين تدريبيتين في مجال أعمال التوثيق.	٤٤%	
		٧	تنفيذ دورتين تدريبيتين في مجال مكافحة غسل الأموال.	٠%	
		٨	تنفيذ دورة في مجال التحليل الإنشائي.	٠%	
		٩	تنفيذ دورة في المجال الإعلامي.	١٠٠%	
		١٠	تنفيذ دورات تدريبية في مجال الحاسوب.	٠%	
		١١	تنفيذ دورات تأهيلية في مجال اللغة الإنجليزية.	٠%	
		١٢	تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجالات القانونية والتحقيق والتأديب الإداري.	٧٢%	
		١٣	إقامة (١٨) ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	٣١%	
		١٤	تدريب وتأهيل الكوادر على استخدام البرامج والأنظمة القضائية والإدارية والمالية.	٨٠%	
		١٥	تفعيل عمل اللجنة الفنية لتنسيق التدريب بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية.	١٠%	
٦	تعزيز الجهود المتعلقة برعاية الأحداث والمرأة وتحسين أوضاع السجون ومساعدة السجناء المعسرين.	١	تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء والأحداث أمام أقسام الشرطة و النيابة والمحاكم.	١٠٠%	٣٢.٨٥%
		٢	إعداد تقرير شامل حول وضع أموال القصر أمام المحاكم.	١٠%	
		٣	إعداد وتخطيط سجلات أموال القصر وطباعته.	٠%	
		٤	فتح وحدات خدمات المرأة المتقاضية في مكاتب خدمات الجمهور.	٠%	
		٥	التنسيق لتقديم المساعدة للسجناء المعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك وتحسين أوضاع السجون.	٧٠%	
		٦	إعداد دراسة تقييمية حول وضع مصلحة السجون.	٠%	
		٧	تفعيل إجراءات التعاون الدولي مع الدول فيما يخص السجناء اليمنيين في الخارج والسجناء الأجانب في الداخل.	٥٠%	
٧	نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقديسية ومكانة القضاء وإبراز دوره وإنجازاته.	١	تنفيذ حلقات ولقاءات تلفزيونية وإذاعية توعوية.	٦٧%	٦٩.٦٦%
		٢	بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	١٠٠%	
		٣	المساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	٠%	
		٤	إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والمواقع عن القضاء والمحاكم.	٩٥%	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
		٥	تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمهام الرسمية والسفريات الخاصة للمشاركين في الفعاليات والمشاركات الداخلية والخارجية.	١٠٠%	
		٦	استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة.	١٠٠%	
		٧	المشاركة في تنظيم وترتيب عقد الفعاليات التي تقيمها الوزارة.	١٠٠%	
		٨	تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الإستشارية إلكترونياً.	٦٥%	
		٩	إصدار الصحيفة القضائية.	١٠٠%	
٨	تفعيل العلاقة بين الهيئات والأجهزة القضائية وأجهزة الضبط القضائي.	١	متابعة إستكمال تشكيل اللجنة العليا المشتركة للتنسيق بين الهيئات والأجهزة القضائية وأجهزة الضبط القضائي.	٥٠%	٢٥%
		٢	متابعة إصدار قرار إنشاء هيئة الشرطة القضائية تتبع وزارة العدل.	١٠%	
٩	أتمتة العمل القضائي لتيسير وتسهيل الإجراءات.	١	تجهيز البنية التحتية لغرفة السيرفرات الرئيسية - Datacenter.	٥٠%	٤٧.٦٠%
		٢	استكمال البنية التحتية لغرفة السيرفرات الاحتياطية - Backup Datacenter.	١٠%	
		٣	استكمال تحديث وبناء وتصميم الأنظمة البرمجية.	٩٢%	
		٤	استكمال تفعيل وسائل تواصل واستعلام القضاة والموظفين والمحامين والمواطنين عن الخدمات القضائية والمعاملات الإلكترونية.	١٠٠%	
		٥	توثيق وأرشفة البيانات وحفظها وحل مشكلة تكرارية البيانات وسرعة الوصول إليها.	١٥%	
		٦	استكمال الربط الشبكي للمحاكم بديوان عام الوزارة.	١٩%	
		٧	تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية والأجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	١٠٠%	
		٨	تحسين مستوى الخدمات المقدمة لموظفي السلطة القضائية والمواطنين.	١٠٠%	
		٩	إعداد وإنشاء نظام إلكتروني لتنظيم أعمال الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	١٠%	
		١٠	ربط قاعدة بيانات الأحداث إلكترونياً بالإدارة العامة للمرأة والطفل.	١٠%	

٢- تقييم مستوى تنفيذ الخطة :-

نظراً للتحديات والصعوبات الكبيرة التي تمر بها بلادنا بشكل عام والسلطة القضائية بشكل خاص، والتي فرضت نفسها على العمل، وحدث كثيراً من جهود الوزارة في تنفيذ خطتها، وعلى رأسها العدوان الغاشم والحصار الظالم المفروض على بلادنا من قبل دول العدوان.

إلا أن الوزارة بادرت إلى تنفيذ الخطة وبروح عالية من المسئولية الوطنية، والشعور بحجم وخطورة التحديات التي تواجه بلادنا، متجاوزة في ذلك الكثير من الصعوبات والمعوقات.

ولأن الوزارة قد أولت الخطة وعملية تنفيذها، فقد كان ذلك سبباً لتحقيق العديد من الإنجازات وبالتالي تحقيق العديد من الأهداف، لكن بالمقابل كان هناك صعوبات في تنفيذ البعض الآخر من أهداف الخطة.

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

ومن خلال الجدول أعلاه نستطيع التوصل إلى جملة من المؤشرات كما يلي :-

أ- أن عدداً من الأهداف التشغيلية كانت الأوفر حظاً في التنفيذ ومنها :-

- ١- الأهداف التي تتعلق برصد وتوثيق جرائم العدوان على السلطة القضائية وأجهزتها المختلفة.
- ٢- الأهداف التي تتعلق بتطوير الإدارة القضائية وتحسين العمل بوزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقسام التوثيق.
- ٣- الأهداف المتعلقة ببناء قدرات الكادر العامل في السلطة القضائية.
- ٤- الأهداف المتعلقة بإجراءات مكافحة الفساد.

وبشكل عام فإن الأعمال المكتبية أي التي تنفذ من خلال العمل المكتبي كانت الأوفر حظاً في التنفيذ. وهي مؤشرات مهمة تدل على نجاح الوزارة في استغلال الكادر البشري العامل فيها، وتحفيزه على العمل والإنجاز من جهة، ومن جهة أخرى تدل على حسن الإستغلال الأمثل لكل الموارد المالية المتاحة - رغم شحها- في تنفيذ خطة الوزارة.

ب- أن عدداً من الأهداف والإجراءات لم تلق حظها من التنفيذ أو كان تنفيذها محدوداً وجزئياً ومنها :-

- ١- الأهداف المرتبطة بالبنية التحتية كأعمال المشاريع.
- ٢- الأهداف المتعلقة بالتفتيش والرقابة الميدانية.
- ٣- الأهداف والإجراءات المرتبطة بعمل المحاكم خاصة ما يتعلق منها بالبيانات والإحصائيات والتقارير.
- ٤- الأهداف المرتبطة بتنفيذها بتوافر الجانب المالي.

وهو ما يشير إلى وجود تحديات كبيرة فرضت نفسها على واقع العمل الميداني للوزارة، لعل أهمها استمرار العدوان الغاشم على بلادنا، واستمرار الإستهداف الممنهج لمباني المحاكم والنيابات، وشحة الإمكانيات المالية التي أعاقت تنفيذ عدد من الأهداف.

ثالثاً :- أهم المعوقات والتحديات التي واجهت تنفيذ الخطة :-

إن تقييم مستوى تنفيذ الخطة قد كشف عن وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهت الوزارة في إطار تنفيذها للخطة خلال عام الخطة :-

الصعوبات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها:-

- ❖ عدم تجاوب المحاكم في تقديم ورفع البيانات والمعلومات المطلوبة منها في كثير من الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة، خاصة البيانات اللازمة لقواعد البيانات وتقييم الأداء وغيرها.
- ❖ شحة الامكانيات المالية وعدم توفر الموازنة المناسبة اللازمة لتنفيذ أنشطة الخطة.
- ❖ التوقف عن شراء قطع غيار وصيانة الآلات والمعدات والأجهزة التابعة للوزارة والمحاكم، وعدم القدرة على إصلاحها بشكل كامل، وهو ما يعني عدم قيام الجهات المختصة بواجباتها ومهامها في العمل على الوجه المطلوب.

التحديات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها:-

- ❖ العدوان الغاشم على بلادنا والحصار الجائر الذي خلق ظروف عمل استثنائية أثرت على مستوى الإنجاز.
- ❖ ضمان عدم توقف العمل في مختلف المؤسسات والهيئات القضائية خاصة المحاكم والنيابات العامة، وضمان استمراريتها في تأدية عملها وواجباتها.
- ❖ المحافظة على محتويات المحاكم والنيابات العامة من قضايا وسجلات وأثاث وتجهيزات إلكترونية وتجهيزات مكتبية وغيرها في ظل استمرار العدوان في الاستهداف الممنهج لمقرات المحاكم والنيابات العامة.
- ❖ توقف العمل في بعض مباني المحاكم بسبب استهداف العدوان الغاشم لمقراتها، وعدم وجود مخصصات مالية لاستئجار البديل عنها وشراء وتوفير الإحتياجات الضرورية من الأثاث والتجهيزات اللازمة لها لتأدية أعمالها.

والله الموفق،،،،

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
١	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية.	١. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	١. النزول الميداني لرصد آثار العدوان والأضرار التي لحقت بالقضاة وهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها.	تم تكليف ورؤساء محاكم الاستئناف بتشكيل لجان حصر لكلاً من محافظتي عمران وصعدة. تم التواصل مع بعض الموظفين في المحاكم المتضررة لرفع البيانات والصور المتعلقة بهذه المحاكم.	٣ %	رفع تقرير شامل عن الأضرار لقيادة الوزارة.	
			٢. تجميع كافة البيانات والمعلومات والصور المتعلقة بالأضرار وأثار العدوان على الهيئات والأجهزة القضائية.	تم استقبال وتجميع كافة البيانات والمعلومات والصور المتعلقة بالأضرار وأثار العدوان على عدد (٤٥) من مباني المحاكم والمجمعات المتضررة باستثناء محكمة مقبنة ومحاكم الجوف.	١٠ %		
			٣. تحليل وفرز كافة البيانات والمعلومات وتحديد الأضرار ونوعيتها والكلفة التقديرية لها.	تم تحليل وفرز كافة البيانات والمعلومات وتحديد الأضرار ونوعيتها والكلفة التقديرية لها.	١٠ %		
			٤. إعداد تقرير شامل ومفصل حول طبيعة الأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها وأعضاء السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم متضمناً كافة البيانات والصور.	تم إعداد تقرير شامل ومفصل حول طبيعة الأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها والتي لحقت بالمحاكم المتضررة.	١٠ %		
			٥. بيان آثار العدوان وطبيعة الأضرار التي لحقت بالقضاء جراء العدوان في وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة - مسموعة - مرئية).	تم إجراء تغطية شاملة لكافة الأضرار التي لحقت بالقضاء جراء العدوان الغاشم، ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي.	١٠ %	نشر المعلومات في وسائل الإعلام.	
			٦. التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لكشف آثار العدوان على مؤسسات القضاء.	١- تم رفع مقترح بتنفيذ ورشة عمل حول تنسيق وتعزيز الجبهة الوطنية لمواجهة جرائم العدوان. ٢- تم التواصل مع وزارتي الخارجية وحقوق الإنسان وبعض منظمات المجتمع المدني لعقد فعاليات مشتركة لمواجهة العدوان كالمركز القانوني للحقوق والتنمية . ٣- إعداد تقرير بشأن انتهاكات وقتل الطفولة في اليمن جراء جرائم وأعمال تحالف العدوان.	١٠ %	كشف آثار العدوان للمنظمات الدولية والمحلية.	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
				٤- تم رفد لجنة حصر وتوثيق جرائم وانتهاكات تحالف دول العدوان بالإتفاقيات الدولية المعنية بالجوانب الإنسانية والجرائم الدولية والعدالة الجنائية. ٥- تم حصر وإعداد قاعدة بيانات متكاملة بكافة المنظمات الحقوقية العاملة في اليمن تشمل (أسم المنظمة – مكان تواجدها – عنوانها – من يمثلها – وأرقام الهاتف). ٦- التواصل مع ما يقارب (٧٤٥) منظمة وجهة حكومية ودولية إلكترونياً عبر القوائم البريدية لكشف جرائم العدوان على السلطة القضائية وبلادنا.			
			٧. تنفيذ معرض صور عن الأضرار وأثار العدوان على هيئات وأجهزة القضاء ومنتسبي السلطة القضائية.	تم عمل التصاميم والبروشورات وصور أضرار العدوان بالسلطة القضائية .	٠ %	إقامة المعرض.	
			٨. إقامة ندوة على هامش المعرض توضح وتنشر فيه كافة البيانات والمعلومات عن آثار العدوان على هيئات وأجهزة القضاء.	_____	٠ %	عقد الندوة	
			٩. إقامة مؤتمر صحفي حول جرائم العدوان والأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية وأعضائها.	_____	٠ %	عقد المؤتمر الصحفي	
			١٠. رفع التقرير عن الأضرار مدعماً بالكلفة المالية للحكومة ومجلس القضاء الأعلى والمجلس السياسي الأعلى.	لم يتم التنفيذ.	٠ %	رفع التقرير للحكومة ومجلس القضاء الأعلى والمجلس السياسي الأعلى	
		٢. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	١. إعداد جدول بمواعيد استشهاده الشهداء من منتسبي السلطة القضائية. ٢. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة الذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية وفقاً للمواعيد المحددة في الجدول.	تم إعداد وتجهيز كشف بأسماء وبيانات شهداء السلطة القضائية وعددهم (١١٨) شهيد.	٣٥ %	تنظيم الفعاليات	
				١. تم افتتاح معرض شهداء السلطة القضائية بحضور معالي وزير العدل وقيادات السلطة القضائية .	٣٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٢. تم تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة الذكرى السنوية للشهيد.				
			٣. تنظيم فعالية بمناسبة اسبوع الشهيد.	تم إعداد وتنفيذ وطباعة (١١٨) لوحة بنر تتضمن صور وأسماء شهداء السلطة القضائية.	٣٥%	تنظيم الفعالية	
			١. إعداد كشف بأسماء الجرحى واسر الشهداء والنازحين. ٢. إعداد جدول لزيارة الجرحى واسر الشهداء والنازحين. ٣. تنفيذ الزيارات بحسب الجدول.	تم إعداد قاعدة بيانات بكافة شهداء السلطة القضائية. تم إعداد جدول لزيارات أسر وعائلات الشهداء. - تم تنفيذ زيارات لأسر الشهداء . - تم طباعة وعمل درع نحاسي بعدد (١١٨) درع وتكريم (١١٨) شهيد من شهداء السلطة القضائية.	٣٥% ٣٥% ٣٠%	تنفيذ الزيارات	
		٣. تنفيذ زيارات للجرحى واسر الشهداء والنازحين من منتسبي السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم.	١. مخاطبة الأدلة الجنائية لتحريز التقارير الرسمية المكتوبة والمصورة لمسارح جرائم تدمير مقرات ومباني السلطة القضائية وموظفيها ومتابعتها.	تم مخاطبة الأدلة الجنائية لتحريز التقارير الرسمية المكتوبة والمصورة لمسارح جرائم تدمير مقرات ومباني السلطة القضائية وموظفيها ومتابعتها.	١٥%	وجود تقارير مكتوبة ومصورة لمسارح جرائم العدوان	
			٢. متابعة تحرير محاضر تحريز بقايا مخلفات الأسلحة المستخدمة في قصف مباني المجمعات القضائية والمحاكم ومباني موظفيها.	تم متابعة تحرير محاضر تحريز بقايا مخلفات الأسلحة المستخدمة في قصف مباني المجمعات القضائية والمحاكم ومباني موظفيها.	١٠%	وجود محاضر تحريز لبقايا ملفات الأسلحة التي استهدفت مباني القضاء	
			٣. متابعة تحرير محاضر تحريز الملفات والوثائق التي تعرضت للتلف جراء تدمير مباني القضاء.	لم يتم التنفيذ.	% .	وجود محاضر تحريز للملفات والوثائق جراء تدمير مباني القضاء	
			٤. تقديم المطالبات أمام المحاكم المختصة لاستصدار أحكام إثبات الحالة للأضرار المترتبة عن جرائم العدوان على مقرات القضاء.	لم يتم التنفيذ	% .	صدور أحكام قضائية بإثبات حالة للمباني المدمرة	
		٤. إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها.	٥. المشاركة في إعداد الدراسات المتعلقة بالجوانب القانونية لرفع القضايا الجنائية ضد دول العدوان نتيجة لجرائمها.	تم تحرير مذكرة للمجلس السياسي لتشكيل هيئة تحقيق بحسب المقترح المرفوع من اللجنة الفنية.	١٠%	رفع الدراسات القانونية لقيادة الوزارة	
			٦. التعميم على المحاكم لتسهيل قبول الدعاوى المرفوعة من المواطنين وإعفانهم من الرسوم القضائية وسرعة البت فيها.	تم تحرير مذكرة للنائب العام ورئيس مجلس القضاء بإنشاء محاكم متخصصة بنظر جرائم العدوان والأضرار المترتبة عليه.		صدور التعميمات	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٥. إستكمال إعداد وتنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بالمباني (المجمعات القضائية - المحاكم والنيابات) وكذا المتضررة من العدوان في محافظات (٦) محافظات.	١. إعداد برنامج النزول الميداني.	تم إعداد برنامج النزول الميداني.	٢٠ %	رفع دارسة الجدوى لمباني ومجمعات السلطة القضائية لقيادة الوزارة	
			٢. الرفع لمعالي الوزير بالموافقة على تكليف لجنة النزول الميداني لمحافظات (الحديدة - صنعاء - المحويت - ريمة - إب - حجة).	تم الرفع وتم الموافقة على تكليف لجنة النزول.	١٥ %		
			٣. النزول الميداني للمحافظات المستهدفة والإطلاع على مواقع المحاكم والمجمعات القضائية والحصول على كافة البيانات اللازمة لإعداد دراسة الجدوى.	تم تنفيذ دراسات الجدوى لمحاكم م/ صنعاء فقط.	٣ %		
			٤. تفريغ البيانات وتحليلها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٥. أعداد دراسة الجدوى للمحاكم المستهدفة.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٦. الرفع بدراسة الجدوى لقيادة الوزارة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
					٠ %		
	٦. تأمين مباني (المجمعات القضائية - المحاكم) ومحتوياتها المختلفة من خلال توفير الحماية المناسبة للحفاظ على قضايا المواطنين.	١. التخاطب مع المحاكم برفع احتياجاتها من أفراد الشرطة القضائية . ٢. استقبال احتياجات المحاكم من الشرطة القضائية. ٣. تنظيم وفرز الإحتياجات ورفعها لقيادة الوزارة. ٤. التواصل مع وزارة الداخلية بشأن احتياجات المحاكم من الشرطة القضائية. ٥. متابعة أعمال الشرطة القضائية المتواجدة حالياً . ٦. إعداد التقارير الدورية عن أعمال الشرطة القضائية الحالية. ٧. رفع التقارير عن أعمال الشرطة القضائية مصحوبة بالتوصيات اللازمة لمعالجة الاختلالات . ٨. متابعة تنفيذ المعالجات والتوصيات ورفعها لقيادة الوزارة .	١. التخاطب مع المحاكم برفع احتياجاتها من أفراد الشرطة القضائية .	لم يتم التنفيذ	٠ %	مخاطبة وزارة الداخلية بالاحتياجات الضرورية من الشرطة القضائية .	
			٢. استقبال احتياجات المحاكم من الشرطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. تنظيم وفرز الإحتياجات ورفعها لقيادة الوزارة.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٤. التواصل مع وزارة الداخلية بشأن احتياجات المحاكم من الشرطة القضائية.	تم مخاطبة وزارة الداخلية بضرورة توفير العدد الكافي من أفراد الشرطة القضائية لغرض رفد المحاكم بهم.	٣ %		
			٥. متابعة أعمال الشرطة القضائية المتواجدة حالياً .	لم يتم التنفيذ	٠ %	رفع تقرير عن أعمال الشرطة القضائية لقيادة الوزارة.	
			٦. إعداد التقارير الدورية عن أعمال الشرطة القضائية الحالية.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٧. رفع التقارير عن أعمال الشرطة القضائية مصحوبة بالتوصيات اللازمة لمعالجة الاختلالات .	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٨. متابعة تنفيذ المعالجات والتوصيات ورفعها لقيادة الوزارة .	لم يتم التنفيذ	٠ %		
					٠ %		
					٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٩. مخاطبة المحاكم برفع تقرير عن وضع الأرشفة فيها وطبيعة الإجراءات المتخذة من قبل المحاكم لحمايته .	تم مخاطبة محاكم إستئناف (أمانة العاصمة – صنعاء والجوف – إب – ذمار عمران – حجة – صعدة – المحويت – الحديدة – ريمة – البيضاء – تعز) برفع تقرير عن وضع الأرشفة فيها وطبيعة الإجراءات المتخذة من قبل المحاكم لحمايته.	٤%	رفع تقرير عن إجراءات حماية محتويات أرشفة المحاكم لقيادة الوزارة.	
			١٠. استقبال التقارير المرفوعة من المحاكم.	يتم متابعة المحاكم عبر غرفة عمليات القضاء.	١٠%		
			١١. دراسة وتحليل التقارير المرفوعة من المحاكم واقتراح الإجراءات والخطوات اللازمة للمحافظة على الأرشفة ومحتوياته ورفعها لقيادة الوزارة.	لم يتم التنفيذ	% .		
	٧. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.		١. دراسة توصيات دراسة الجدوى لمباني السلطة القضائية فيما يخص المباني التي تحتاج إلى صيانة ضرورية وعاجلة المرفوعة عام ٢٠١٧م.	لم يتم التنفيذ	% .	رفع التقرير النهائي عن أعمال الصيانة لقيادة الوزارة.	
			٢. مخاطبة المحاكم لرفع احتياجاتها من أعمال الصيانة الملحة والضرورية .	تم تجميع الطلبات الواردة من المحاكم.	٧%		
			٣. تجميع ردود المحاكم ودراستها وفرزها وتحليلها.	تم رفع تقرير لقيادة الوزارة.	١٠%		
			٤. رفع تقرير بالاحتياجات من الصيانة لقيادة الوزارة.	تم النزول الميداني إلى محكمة عاتز في الحيمة الخارجية، ومحكمة العر بالحيمة الداخلية.	٣%		
			٥. نزول فريق لرصد الأعمال التي تحتاجها المباني المستهدفة بالصيانة .	تم إعداد التكلفة التقديرية للمحاكم المستهدفة.	١٠%		
			٦. إعداد التكلفة التقديرية لهذه الأعمال.	تم رفع تقرير لقيادة الوزارة عن ذلك.	٧%		
			٧. رفع تقرير نهائي لقيادة الوزارة .	لم يتم التنفيذ	% .		
	٨. توفير عدد (٣) أراضي مناسبة لبناء محاكم ومجمعات قضائية .		١. مخاطبة وزارة الأوقاف والهيئة العامة للأراضي والمساحة بشأن توفير الأراضي المطلوبة.	تم مخاطبة وزارة الأوقاف والهيئة العامة للأراضي والمساحة بشأن توفير الأراضي المطلوبة.	٣٥%	رفع تقرير عن توفير الأراضي	لقيادة الوزارة.
			٢. متابعة الجهتين لتوفير الأراضي، واستكمال الإجراءات اللازمة.	تم متابعة الجهتين لتوفير الأراضي، وتم التوجيه للتواصل مع الفروع.	١٠%	توفير الأراضي	
			٣. رفع تقرير لقيادة الوزارة بنتيجة ذلك.	تم رفع تقرير للوكيل بنتيجة ذلك.	٣٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٩. توفير الطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٣٥) محكمة.	١. مخاطبة المحاكم بالرفع باحتياجاتها من المطبوعات القضائية والأثاث والتجهيزات والمستلزمات الضرورية.	لم يتم التنفيذ	% .	رفع تقرير نهائي عن تنفيذ الطلبات والاحتياجات الضرورية لعدد (٣٥) محكمة.	
			٢. استقبال طلبات المحاكم وتجميعها وفرزها بحسب كل محافظة.	تم استقبال طلبات (١٠٣) محكمة وتجميعها وفرزها بحسب كل محافظة.	%١٥		
			٣. دراسة وتحديد الاحتياجات والمستلزمات الضرورية للمحاكم وإعداد تقرير بذلك.	تم دراسة وتحديد الإحتياج والمستلزمات الضرورية لـ (١٠٣) محكمة وإعداد تقرير بذلك.	%١٥		
			٤ - الرفع بالتقرير الخاص بالاحتياجات الضرورية للمحاكم لقيادة الوزارة للموافقة عليها.	الرفع بالتقرير الخاص بالاحتياجات الضرورية لعدد (١٠٣) محكمة لقيادة الوزارة للموافقة عليها.	%١٥		
			٥. تنفيذ الطلبات والاحتياجات الضرورية في ضوء توجيهات قيادة الوزارة.	تنفيذ الطلبات والاحتياجات الضرورية في ضوء توجيهات قيادة الوزارة لـ (١٠٣) محكمة.	%٢٠		
			٦. تنفيذ طلبات المحاكم في المطبوعات القضائية.	تنفيذ طلبات (١٢) محكمة من المطبوعات القضائية.	%٢٠		
	١٠. إعداد النماذج التصميمية الهندسية لنماذج المحاكم والنيابات والمجمعات القضائية.		١. عمل الدارسة الفنية الضرورية لعمل وتنفيذ التصاميم الهندسية النموذجية للمجمعات ومباني المحاكم.	لم يتم التنفيذ.	% .	رفع التصاميم لقيادة الوزارة لاعتمادها.	عدم وجود برنامج
			٢. إعداد التصاميم الهندسية النموذجية للمجمعات ومباني المحاكم.	لم يتم التنفيذ.	% .		
			٣. رفع التصاميم النموذجية للمجمعات ومباني المحاكم لقيادة الوزارة لاعتمادها.	لم يتم التنفيذ.	% .		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
٢	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقسام التوثيق	١. تفعيل عمل مجلس الوزارة.	١. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة للرفع بالمواضيع المطلوب عرضها على مجلس الوزارة ومناقشتها.	—		عقد إجتماعات دورية لمجلس الوزارة كل ثلاثة اشهر.	
			٢. عرض المواضيع على معالي الوزير للاطلاع تمهيداً لتحديد موعد للإجتماع.	—			
			٣. إعداد جدول أعمال الاجتماع.	—			
			٤. توزيع جدول الأعمال مع الموضوعات على أعضاء المجلس.	—			
			٥. عقد اجتماع المجلس وإعداد محضر الاجتماع وتوقيعه.	—			
			٦. مخاطبة المعنيين بالقرارات والأوامر الصادرة عن مجلس الوزارة.	—			
			٧. متابعة المعنيين بتنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزارة.	—			
		٢. متابعة تنفيذ خطة الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء.	١. متابعة الجهات والقطاعات واللجان المتخصصة للرفع بالموضوعات المقرر عرضها على مجلس الوزراء.	تم عمل تعميم بالخطة وإقرارها من مجلس الوزراء برقم (١٠٩ - أ - ٢٨٤) وتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٢م.	١٥%	رفع الموضوعات المحددة لمجلس الوزراء حسب خطة الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء.	
			٢. عرض الموضوعات على معالي الوزير للموافقة عليها.	تم عرض مقترح وزارة العدل بشأن إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي بمذكرة رقم (٣٤٦) وتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٨م. تم عرض مشروع قرار جمهوري بإنشاء إدارة عامة للشرطة القضائية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل ورفعها إلى مجلس الوزراء. تم عرض تقرير الإحصاء القضائي للعام ٢٠١٧م بمذكرة رقم (٤٠٧) وتاريخ ٢٠١٨/٩/١م.	٢٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
				تم عرض تقرير إنجازات وزارة العدل للنصف الأول من عام ٢٠١٨م، بمذكرة رقم (٤٢٨) وتاريخ ٢٠١٨/٩/١٦م. تم عرض اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق برقم (٥٤٤) وتاريخ ٢٠١٨/١١/١٩م.			
			٣. إعداد مشاريع المذكرات الغطائية للمواضيع حسب تعليمات مجلس الوزراء ورفعها للوزير لتوقيعها.	تم إعداد مذكرات غطائية للمواضيع مع مشاريع قرارات لها.	٢٠%		
			٤. تصوير عدد (٦٠) نسخة من كل موضوع ورفعها لمجلس الوزراء.	تم تصوير عدد (٦٥) نسخة من كل موضوع.	١٥%		
			٥. متابعة تنفيذ ما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات وأوامر بشأن الموضوعات المرفوعة من الوزارة.	١. تم صدور أمر مجلس الوزراء رقم (٢١) للعام ٢٠١٨م بشأن مراجعة مشروع إنشاء التوثيق والسجل العقاري ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة وجاري متابعة اللجنة. ٢. صدور قرار رقم (٧١) لسنة ٢٠١٨م بشأن الموافقة على مشروع إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي وجاري متابعة إستكمال إصدار القرار الجمهوري لدى الشئون القانونية والرناسة والتنسيق مع مدير عام العلاقات الوزارة.	١٥%		
			٦. رفع تقرير دوري كل ثلاثة أشهر لمعالي الوزير عن مستوى تنفيذ الخطة وبيان الجهات المقصرة وغير المتعاونة.	تم رفع تقارير لمعالي الوزير عن الموضوعات المرفوعة لمجلس الوزراء.	١٥%		
			١. إعداد وإصدار خطة وزارة العدل للعام ٢٠١٨م.	تم إعداد وإصدار خطة وزارة العدل للعام ٢٠١٨م	٩%		
	٣. إعداد وتجهيز الخطط والتقارير الخاصة بالوزارة.		٢. إعداد وإصدار تقرير عن مستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للعام ٢٠١٧م.	تم إعداد وإصدار تقرير عن مستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للعام ٢٠١٧م	٩%	إعداد الخطط والتقارير ورفعها لمعالي الوزير.	
			٣. إعداد التقرير التقييمي النصف السنوي عن تنفيذ خطته الوزارة للعام ٢٠١٨م.	تم إعداد التقرير التقييمي النصف السنوي عن تنفيذ خطته الوزارة للعام ٢٠١٨م.	٩%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٤. إعداد التقرير النصف سنوي عن تنفيذ خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٨م.	تم إعداد التقرير النصف سنوي عن تنفيذ خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٨م.	٩٠%	تم ترحيله إلى شهر فبراير ٢٠١٩م	
			٥. إعداد التقرير التقييمي السنوي عن تنفيذ خطة الوزارة للعام ٢٠١٨م.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. إعداد التقرير السنوي عن مستوى تنفيذ خطة الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٨م.	تم إعداد التقرير السنوي عن مستوى تنفيذ خطة الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٨م.	٩٠%		
			٧. إعداد وإصدار تقرير إنجازات الوزارة للعام ٢٠١٨م.	لم يتم التنفيذ	٠%		تم ترحيله إلى شهر فبراير عام ٢٠١٩م
			٨. إعداد وإصدار التقرير الإحصائي القضائي لعام ٢٠١٧م.	تم إعداد وإصدار التقرير الإحصائي القضائي لعام ٢٠١٧م.	٩٠%		
			٩. إعداد وإصدار تقرير الإحصاء التوثيقي للعام ٢٠١٧م.	تم إعداد وإصدار تقرير الإحصاء التوثيقي للعام ٢٠١٧م.	٩٠%		
			١٠. إعداد وإصدار تقرير الإحصاء المالي والإداري ٢٠١٧م.	تم إعداد وإصدار تقرير الإحصاء المالي والإداري للعام ٢٠١٧م	٩٠%		
			١١. إعداد وإصدار خطة وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	تم إعداد وإصدار خطة وزارة العدل لعام ٢٠١٩م وتوزيعها على كافة قطاعات الوزارة.	٩٠%		
	٤. إستكمال إصدار الدليل الإرشادي للخدمات التي تقدمها وزارة العدل.		١. رفع الدليل لقيادة الوزارة لاعتماده والتوجيه بطباعته.	تم العرض لمعالي الوزير بتشكيل لجنة لمراجعة الدليل نظراً لظهور بعض الملاحظات والإجراءات الشكلية التي طرأت ووجهة معاليه (بتشكيل لجنة لمراجعته وتنفيذه).	٢٥%	إصدار الدليل الإرشادي وتوزيعه.	
			٢. القيام بعملية المراجعة والإخراج النهائي للدليل.	- تمت المراجعة والإخراج النهائي من قبل اللجنة المكلفة. - تم العرض لمعالي الوزير بالبروفة النهائية لطباعة الدليل.	٢٥%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
				- تم إجراء المراجعة مرة أخرى من قبل مكتب الوزير والمكتب الفني تنفيذاً لتوجيهات معالي الوزير.			
				٣. طباعة الدليل.	١٠ %		
				٤. توزيع الدليل.	٠ %		
				١. تحديد الاحتياجات اللازمة لمكاتب وخدمات الجمهور في المحاكم المستهدفة	١٠ %		
				٢. الرفع لمعالي الوزير بالمستلزمات والتجهيزات والاحتياجات.	١٠ %		
	٥. إستكمال تجهيز مكاتب خدمة الجمهور في الشعب والمحاكم التجارية بأمانة العاصمة و م/ الحديدة.			٣. توفير الاحتياجات والمستلزمات وتوزيعها على المكاتب المستهدفة.	١٠ %	تدشين العمل بمكاتب خدمة الجمهور في الشعب والمحاكم التجارية بالأمانة والحديدة.	
				٤. تجهيز المكاتب والبدء بالعمل فيها.	١٠ %		
				١. إبلاغ محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالهيكل الجديد للمكاتب والأقلام وطلب مقترحاتها وترشيحاتها بشأن إعادة توزيع وتغطية الشواغر.	٢٠ %		
				٢. استقبال الترشيحات ودراسة البيانات واتخاذ الإجراءات اللازمة.	٢٠ %		
				٣. الرفع لمعالي الوزير بالترشيحات ورأي قطاع التوثيق.	٢٠ %		
	٦. إعادة توزيع موظفي التوثيق بما يتناسب مع الهيكل المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق وتغطية الشواغر في مكاتب وأقلام التوثيق.			٤. إصدار القرارات الوزارية بالتعيين والتكليف.	٢٠ %	صدور القرارات الوزارية وتنفيذها	
				٥. تنفيذ القرارات الوزارية.	٢٠ %		
				١. إبلاغ محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالهيكل الجديد للمكاتب والأقلام وطلب مقترحاتها وترشيحاتها بشأن إعادة توزيع وتغطية الشواغر.	٢٠ %		
				٢. استقبال الترشيحات ودراسة البيانات واتخاذ الإجراءات اللازمة.	٢٠ %		
				٣. الرفع لمعالي الوزير بالترشيحات ورأي قطاع التوثيق.	٢٠ %		
				٤. إصدار القرارات الوزارية بالتعيين والتكليف.	٢٠ %		
				٥. تنفيذ القرارات الوزارية.	٢٠ %		
				١. إبلاغ محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالهيكل الجديد للمكاتب والأقلام وطلب مقترحاتها وترشيحاتها بشأن إعادة توزيع وتغطية الشواغر.	٢٠ %		
				٢. استقبال الترشيحات ودراسة البيانات واتخاذ الإجراءات اللازمة.	٢٠ %		
				٣. الرفع لمعالي الوزير بالترشيحات ورأي قطاع التوثيق.	٢٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٧. تحويل مكتب التوثيق بأمانة العاصمة وعدد (٢) قلمي توثيق في محكمتين ابتدائيتين إلى مكاتب نموذجية.	١. إعداد مشروع تطوير متكامل لمكتب وقلمي التوثيق.	تم إعداد المشروع.	٢٠%	وجود مكتب وقلمي توثيق	
			٢. رفع المشروع لقيادة الوزارة لإقراره.	تم رفع المشروع إلى معالي الوزير ووجه بالتنفيذ.	١٥%		
			٣. عقد اجتماعات بمدير المكتب ورئيسي قلمي التوثيق والموظفين لشرح مشروع التطوير.	تم عقد اجتماع بمدير المكتب ورئيسي قلمي التوثيق وتم شرح المشروع وإعداد كشف بالمتطلبات.	٢٠%	نموذجيين بأمانة العاصمة	
			٤. متابعة توفير المستلزمات المطلوبة لتنفيذ عملية التطوير.	تم توفير المستلزمات المطلوبة وتوزيعها على المكتب والأقلام.	١٥%		
			٥. تنفيذ عملية تطوير مكتب وقلمي التوثيق وتحويلهما إلى مكاتب وأقلام نموذجية.	تم تسليم المستلزمات لمكتب التوثيق وأقلام التوثيق المستهدفة وتم عقد دورة للمختصين فيها للعمل على برنامج نظام التوثيق والأرشفة الإلكترونية وتم تنزيل النظام في المكاتب المستهدفة.	١٥%		
			٦. تنفيذ زيارة ميدانية لتقييم العمل، ورفع تقرير لقيادة الوزارة عن ذلك.	تم عمل زيارة ميدانية وتم تنزيل النظام من قبل مركز المعلومات لتشغيل نظام التوثيق.	١٥%		
		٨. توحيد البطائق الخاصة بالأمناء باستبدال النماذج القديمة بنسبة (١٥%).	١. العرض إلى معالي الأخ الوزير للموافقة وتكليف لجنة لإنجاز ذلك.	تم العرض وتكليف لجنة لإنجاز العمل.	٢٠%	استبدال ١٥% من البطائق القديمة بالجديدة إضافة إلى ما سبق.	
			٢. مخاطبة المحاكم المستهدفة في المحافظات (صنعاء والجوف - حجة - تعز - عمران - صعدة - المحويت - ريمة - إب - ذمار) وذلك لموافاة الوزارة بالبطائق القديمة مع صور الأمناء لاستبدالها.	تم مخاطبة جميع المحافظات المستهدفة .	٢٠%		
			٣. استقبال البطائق القديمة وصور الأمناء واستخراج بياناتهم.	تم استقبال البطائق القديمة في المحافظات (حجة - إب - ذمار - صنعاء والجوف - الأمانة - تعز - الحديدة).	٢٠%		
			٤. إعداد البطائق الجديدة وقيدتها في السجلات وإرسالها إلى محاكم الاستئناف.	تم إعداد البطائق الجديدة لعدد (٤٨) أمين.	١٠%		
			٥. رفع تقرير بما تم انجازه.	اللجنة مستمرة في العمل.	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٩. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للمحاكم الإستئنافية الابتدائية والمتخصصة التابعة لها بجميع مستوياتها (أ - ب - ج).	١. مخاطبة المحاكم المستهدفة للرفع بترشيحاتها ومقترحاتها.	١ - تم مخاطبة المحاكم الإستئنافية بالرفع بترشيحاتها ومقترحاتها وهي (أمانة العاصمة - صنعاء والجوف - إب - ذمار - عمران - حجة - صعدة - المحويت - الحديدة - ريمة - البيضاء - تعز).	٢٠ %	صدور القرارات الوزارية وتنفيذها	
				٢. دراسة المقترحات المرفوعة من المحاكم وإعداد مقترح يتضمن رأي قطاع المحاكم.	١٠ %		
			٣. رفع المقترحات لمعالي الوزير للموافقة عليها.	١. تم موافقتنا بمقترحات (أسماء الموظفين) المرشحين لشغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي لمحاكم الإستئناف والمحاكم التابعة لها وهي (أمانة العاصمة - صنعاء والجوف - حجة - ذمار - إب) وتم دراسة المقترحات لتلك المحاكم وإبداء الرأي من قبل الإدارة العامة للمحاكم ووكيل قطاع المحاكم. ٢. بالنسبة لبقية المحاكم الإستئنافية لم توافقنا بمقترحات شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي وهي (عمران - صعدة - المحويت - الحديدة - ريمة - البيضاء).	٢٠ %		
				٤. تم إعداد القرارات الوزارية للامتحان الخاص بشغل الوظائف الإشرافية للمحاكم التالية (أمانة العاصمة - صنعاء والجوف - ذمار - إب) لمعالي الوزير ووافق عليها.	٢٠ %		
			٥. تنفيذ القرارات من خلال تمكين المعنيين من ممارسة أعمالهم.	٤. تم إعداد القرارات الوزارية ورفعها لمعالي الوزير لتوقيعها.	٢٠ %		
				٥. تم تحرير إرساليات إلى محكمة إستئناف الأمانة لتمكين المعنيين من ممارسة أعمالهم وقد تم تنفيذ القرارات من خلال موافقتنا بالمباشرة لمن شملتهم القرارات الوزارية.	٢٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
				المحاكم التي وأفتتا بترشيحات الهيكل التنظيمي كاملاً لتحديد نسبة التنفيذ:- ١. محكمة إستئناف أمارة العاصمة - جميع الوظائف - تم الإنجاز كاملاً بنسبة ١٠٠%. ٢. محكمة إستئناف صنعاء والجوف - جميع الوظائف - تم الإنجاز - بنسبة ٩٠%. ٣. محكمة إستئناف م / ذمار - بعض الوظائف - تم الإنجاز - بنسبة ٩٠%. ٤. محكمة إستئناف م / إب - بعض الوظائف - تم الإنجاز كاملاً بنسبة ١٠٠%. ٥. محكمة إستئناف م / حجة - جميع الوظائف - تم إنجاز العروض - متبقي إصدار القرارات . ٦. محكمة إستئناف م / تعز - بعض الوظائف - تم إنجاز ما ورد إلينا من الترشيحات بنسبة ١٠٠%.			
		١٠. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين والمتخصصين لإعداد مشروع التوصيف. ٢. إعداد مشروع التوصيف الوظيفي ورفعته لمعالي وزير العدل لموافقة عليه. ٣. اعتماد التوصيف الوظيفي من معالي الوزير. ٤. تنفيذ التوصيف الوظيفي (كنموذج) في ثلاث محاكم إستئنافية وإبتدائية ومتخصصة. ٥. إجراء عملية مراجعة وتصحيح لنظام التوصيف في ضوء نتائج التنفيذ، ورفع النتائج لمعالي الوزير لاعتماد التوصيف بشكله النهائي وتعميمه على بقية المحاكم.	لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ	٠% . ٠% . ٠% . ٠% . ٠% .	إعتماد التوصيف الوظيفي وتنفيذه.	تم تأجيل التوصيف إلى عام ٢٠١٩م بسبب عدم صدور اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة
		١١. تحديث السجلات القضائية في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات القضائية.	١. تم إعداد عرض لمعالي الوزير يتضمن أهمية تحديث السجلات القضائية وتشكيل لجنة لإعداد مشروع التحديث . ٢. تم موافقة معالي الوزير على تشكيل لجنة لإعداد مشروع البحث. ٣. اللجنة تعقد أعمالها بصورة منتظمة لتحديث بقية السجلات.	٢٥% .	صدور قرار وزاري باعتماد السجلات وطباعتها وتوزيعها	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٢. مخاطبة المحاكم لمعرفة رأيها وملاحظاتها.	لم يتم التنفيذ	% .		
			٣. إعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية المختلفة، ورفعها لمعالي الوزير لاعتمادها وإصدار قرار وزاري بذلك.	١. تم إعداد مقترح النماذج لتحديث السجلات القضائية لعدد (٢١) سجل منها :- (٩) سجلات مطبوعة من سابق ، (١٢) سجل تم إنشائها من جديد واعتمدت من قبل وكيل الوزارة.	%١٥		
			٤. إحالة النماذج إلى المطبعة القضائية لطباعتها.	١. تم إحالة نموذج تحديث سجل قيد القضايا المستأنفة، ونموذج تحديث سجل قيد القضايا الابتدائية، إلى المطبعة القضائية بعد اعتمادهما من قبل نائب الوزير، وتم البدء في طباعة السجلين.	%٢٥		
			٥. توزيع السجلات الجديدة المحدثّة على المحاكم المختلفة في كافة المحافظات.	إثان من السجلات قيد الطباعة. عدد (١٩) نموذج سجل قيد المراجعة النهائية.	%٠		
		١٢. إعادة النظر في القرار الوزاري الخاص بتصنيف المحاكم الابتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد تصنيف للمحاكم.	• تم إعداد مشروع تصنيف المحاكم الابتدائية والمختصة إلى معالي الوزير وتم إقراره. • تم صدور قرار وزاري بتشكيل لجنة التصنيف رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ م.	%٢٠	صدور قرار وزاري بالتصنيف وتنفيذه.	
			٢. إعداد معايير وضوابط التصنيف.	تم إعداد معايير وضوابط التصنيف.	%٢٠		
			٣. إعداد مشروع التصنيف ورفع لمعالي الوزير لاعتماده.	تم إعداد مشروع التصنيف ورفع لمعالي الوزير لاعتماده.	%٢٠		
			٤. إعداد قرار التصنيف ورفع لمعالي الوزير لتوقيعه.	صدر القرار الوزاري رقم (١٥٣) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تصنيف المحاكم الابتدائية.	%٢٠		
			٥. تعميم القرار على كافة محاكم الجمهورية والجهات المختصة للعمل به وتنفيذه.	تم تعميم القرار على كافة محاكم الجمهورية والجهات المختصة.	%٢٠	اعتماد تقرير تحديث قاعدة البيانات والعمل به.	عدم موافاة الوزارة ببيانات بعض الأجهزة القضائية.
			١. إعداد نماذج بيانات النوع الاجتماعي اللازمة لتحديث قاعدة البيانات.	تم إعداد نماذج بيانات النوع الاجتماعي اللازمة لتحديث قاعدة البيانات.	%٢٠		
			٢. إرسال النماذج إلى هيئات وأجهزة السلطة القضائية.	تم إرسال النماذج إلى الهيئات وأجهزة السلطة القضائية.	%٢٠		
			٣. تجميع وتحليل البيانات الواردة من الهيئات والأجهزة القضائية.	تم تجميع وتحليل البيانات الواردة من الهيئات والأجهزة القضائية، لكنها غير مكتملة.	%١٠		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١٤. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	٤. إدخال البيانات لجهاز الكمبيوتر.	تم إدخال البيانات المتوفرة لجهاز الكمبيوتر.	١٥ %		
			٥. رفع مخرجات قاعدة بيانات النوع الاجتماعي لقيادة الوزارة.	تم رفع تقرير عن قاعدة البيانات	١٥ %		
			١. إعداد تعميم للمحاكم في مختلف محافظات الجمهورية بشأن توفير بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.	تم إعداد تعميم للمحاكم في مختلف محافظات الجمهورية بشأن توفير بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها، وذلك عام ٢٠١٧م.	١٠ %	اعتماد قاعدة البيانات والعمل بها.	تم تأجيل تنفيذ قاعدة البيانات إلى عام ٢٠١٩م بسبب عدم استكمال رفع الإحصائيات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب
			٢. تجميع البيانات وفرزها وتنظيمها.	لم يتم التنفيذ	% .		
			٣. إعداد تقرير عن نوعية الجرائم التي تتضمنها الإحصائيات وعرضه على قيادة الوزارة.	لم يتم التنفيذ	% .		
			٤. إرسال التقرير إلى الإدارات العامة لتقنية المعلومات.	لم يتم التنفيذ	% .		
			٥. تصميم قاعدة البيانات.	لم يتم التنفيذ	% .		
			٦. إدخال البيانات والمعلومات إلى قاعدة البيانات.	لم يتم التنفيذ	% .		
			٧. ربط قاعدة البيانات بوحدة مكافحة غسل الأموال وتدريب المختصين على استخدامها واستخراج البيانات والتقارير.	لم يتم التنفيذ	% .		
	١٥. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات موجودات الوزارة والمحاكم (مباني - أراضي - أثاث - أجهزة)	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد قائمة بيانات شاملة وتعميمها لكافة محاكم الجمهورية بشأن حصر كافة موجوداتها ومحتوياتها.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد قائمة بيانات شاملة وتعميمها لكافة محاكم الجمهورية بشأن حصر كافة موجوداتها ومحتوياتها.	تم تشكيل لجنة من المختصين وتم إعداد قائمة بيانات شاملة وتعميمها بشأن موجودات الوزارة.	٢٠ %	إعتماد قاعدة البيانات والعمل بها.	
			٢. تلقي ردود المحاكم وتحليل البيانات والمعلومات وتنظيمها وترتيبها وتفرغها في تقرير شامل.	لم نتلقى سوى بعض الردود من بعض محاكم الإستئناف والمحاكم الابتدائية في كلاً من (الأمانة - صنعاء والجوف - عمران - ذمار).	٧ %		
			٣. رفع التقرير لقيادة الوزارة لاعتماده وإرساله إلى تقنية المعلومات.	تم رفع تلبية الاحتياج للقيادة العليا بالوزارة. تم التخابط مع مركز المعلومات لتصميم البرنامج.	٢٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١٦. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات التأهيل والتدريب الداخلي والخارجي.	٤. تصميم النظام الإلكتروني لقاعدة البيانات.	تم تصميم النظام الإلكتروني لقاعدة البيانات .	٢٠ %		
			٥. إدخال البيانات وتدريب المختصين.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			١. حصر كافة المبتعثين سواءً دراسات عليا أو معاهد قضائية أو تدريب.	لم يتم التنفيذ	٠ %	إعتماد قاعدة البيانات والعمل بها	
			٢. إعداد تقرير عن طبيعة قاعدة البيانات المطلوبة.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. إرسال التقرير إلى الإدارة العامة لتقنية المعلومات.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٤. إعداد قاعدة البيانات.	لم يتم التنفيذ	٠ %		تم إضافة شاشة لإدخال بيانات الدورات التدريبية لكل موظف في برنامج شئون الموظفين.
			٥. تدشين القاعدة وبدء العمل بها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
	١٧. حل مشكلات الوضع التأميني لمنتسبي السلطة القضائية.	١٧. حل مشكلات الوضع التأميني لمنتسبي السلطة القضائية.	١. حصر الحالات المتضررة من عدم احتساب طبيعة العمل عند تسوية المعاش للمتقاعدين.	لم يتم التنفيذ .	٠ %	إرسال الملفات لربط الحالات.	تم ترحيله للعام ٢٠١٩م
			٢. إعداد كشوفات ما تم صرفه مرتبات نيابة عن الهيئة (الحسبة).	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. إعداد كشوفات بالحالات الواجب ربط معاشها وفقاً لقرار التقاعد والأحكام التأمينية بقانون السلطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٤. إعداد كشف بالحالات التي تم التسديد عنها اشتراكات مكمل إن كان لها وجه قانوني بناءً على اجتماع اللجنة الوزارية (المالية – العدل – التأمينات).	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٥. إرسال الملفات للربط.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
	١٨. تنفيذ التسويات الوظيفية بموجب المؤهلات الدراسية الجديدة.	١٨. تنفيذ التسويات الوظيفية بموجب المؤهلات الدراسية الجديدة.	١. استقبال طلبات تسوية المؤهلات الخاصة بالموظفين وترتيبها وتنظيمها.	تم استقبال طلبات التسوية بمؤهلات وترتيبها.	٣٥ %	صدور قرار وزاري بالتسويات.	
			٢. إعداد عرض بالتسويات الوظيفية المستحقة.	تم إعداد عروض بالطلبات التي قدمت إلى الوزارة.	٣٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١٩. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة .	٣. إصدار قرار وزاري بالتسويات.	تم إصدار قرارات بتسوية أوضاع الموظفين.	٢٥%		
			١. إعادة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالوزارة .	تم إعادة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالوزارة برئاسة نائب وزير العدل.	٣٥%	رفع تقرير للوزير	
			٢. عقد اجتماعات دورية كل شهرين للجنة لمناقشة الموضوعات المطروحة أمامها.	تم عقد اجتماعات للجنة لمناقشة الموضوعات المطروحة أمامها	٣٠%		
			٣. رفع تقرير عن أعمال اللجنة لمعالي الوزير.	تم رفع محاضر اجتماعات اللجنة لمعالي الوزير.	٢٥%		
		٢٠. تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية .	١. إعادة تشكيل الوحدة الفنية للسلطة القضائية .	تم الربيع لمجلس القضاء الأعلى بإعادة تشكيل الوحدة الفنية للسلطة القضائية وفقاً لقانون الأجور والمرتبات.	٢٠%	رفع تقارير ربعية	
			٢. عقد اجتماعات دورية للوحدة كل ثلاثة أشهر.	—	٠%		
			٣. الرفع بالتقارير الدورية عن أعمالها لقيادة السلطة .	—	٠%		
	٢١. إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٩م.		١. تشكيل لجنة لإعداد الموازنة .	تم إعداد البيانات التجميعية للعام ٢٠١٨م.	٣٠%	رفع مشروع الموازنة للوزير .	
			٢. توجيه المحاكم بإعداد مشروعات موازنتاتها والرفع بها للوزارة.				
			٣. تجميع موازانات المحاكم.				
			٤. إعداد موازنة موحدة للوزارة والمحاكم.	تم إعداد الموازنة الخاصة بالوزارة والمحاكم.	٣٥%		
			٥. رفع مشروع الموازنة للوزير.	تم رفع مشروع الموازنة للجهات المختصة.	٣٥%		
	٢٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٧م.		١. تشكيل لجنة لإعداد الحساب الختامي.	تم تجميع البيانات الخاصة بالحساب الختامي.	٣٠%	رفع الحساب الختامي للوزير	
			٢. توجيه المحاكم بإعداد حساباتها الختامية ورفعها للوزارة.				
			٣. تجميع ردود المحاكم.				
			٤. إعداد الحساب الختامي الموحد للوزارة والمحاكم.	تم إعداد وتجهيز الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام المالي ٢٠١٧م.	٣٥%		
			٥. رفع مشروع الحساب الختامي للوزير.	تم رفع الحساب الختامي للجهات المختصة.	٣٥%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٢٣. إعداد آلية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية.	١. تجميع ودراسة وتحليل الاتفاقيات الدولية.	تم تجميع الاتفاقيات الدولية (ثنائية – اقليمية – دولية) . تم البدء بدراسة (١٠) إتفاقيات دولية تمهيداً لتحليلها وإعداد النماذج المتعلقة بالإجراءات التنفيذية لاتفاقيات التعاون القضائية .	١٠ %	إعتماد الآلية وتنفيذها.	صدور قرار تعيين رئيس قسم الإتفاقيات الدولية في ٢٨/١٠/٢٠١٨م انشغال كادر إدارة التعاون الدولي بمراجعة الكتاب ومتابعة مجلس النواب للموافقة على الإتفاقيات الخمس إضافة إلى أعمال أخرى وكانت من العوامل المسببة في تأخر التنفيذ.
			٢. إعداد مشروع آلية للتعامل مع الإتفاقيات الدولية لضمان تنفيذها بشكل سليم.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. رفع مشروع الآلية لمعالي الوزير لاعتمادها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
		٢٤. طباعة وتوزيع الاتفاقيات الدولية.	١. إستكمال مراجعة كتاب الإتفاقيات الدولية.	- تم طباعة الإتفاقيات الخمس التي صادقت عليها بلادنا مؤخراً في عام ٢٠١٨م وضمها لكتاب الإتفاقيات. - تم إستكمال المرحلة النهائية من مراجعة كتاب الإتفاقيات الدولية ورفع الكتاب بصيغته النهائية لمعالي الأخ الوزير وتم التوجيه بإحالته إلى الأخ/ محمد المهدي لمراجعته لغوياً تمهيداً لإحالته للمطبعة القضائية، وتم إدخال كافة التصحيحات اللغوية. - تم إحالة الكتاب إلى الأخ/ إبراهيم سعدان للإخراج الفني للكتاب، وتم مراجعة الكتاب بعد إخراجة فنياً للتأكد من عدم سقوط أي نص بالإضافة إلى التنسيق الرقمي وإرسال التعديلات للمخرج الفني حتى يتم استيعابها.	٢٥ %	طباعة كتاب الإتفاقيات وتوزيعه.	
				٢. رفع الكتاب لمعالي الوزير للموافقة على الطباعة.	٢٠ %		
				٣. إحالة الكتاب للمطبعة القضائية لطباعته .	٠ %		
				٤. توزيع الكتاب على المحاكم والنيابات .	٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٢٥. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%)	١. إعداد وتنفيذ لوحة إرشادية بالخدمات والمدد الزمنية لتنفيذها.	تم مخاطبة كافة الإدارات العامة بتحديد المدد الزمنية لإنجاز المعاملات.	٥٠%	تحقق رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%)	١. تحفظ بعض الإدارات العامة بشأن تحديد المدد الزمنية لإنجاز المعاملات. ٢. تتصل بعض الإدارات عن موافقتنا بأنواع المعاملات كاملة وبيانات إنجازها ٣. عدم التزام بعض الإدارات بشكل نهائي عن موافقتنا بالمدد الزمنية لإنجاز المعاملات. ٤. السروتين الممل لحركة سير المعاملات بين إدارات عامة متعددة.
			٢. إعداد نماذج خاصة بكل خدمة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. إصدار تعميم بتحديد مدد زمنية لإنجاز معاملات المواطنين وإدخالها النظام الآلي	تم موافاة الإدارة العامة بتحديد المدد الزمنية لإنجاز المعاملات من قبل بعض الإدارات العامة فقط وعدم التزام الإدارات الأخرى. تم مخاطبة الإدارات الأخرى بمذكرات تعقيبيه بشأن تحديد المدد الزمنية للمعاملات.	١٥%		
			٤. متابعة الإدارات لإنجاز المعاملات حسب المحدد الزمنية.	تم متابعة إنجاز المعاملات وفقاً للمدد الزمنية المحددة التي رفعتها بعض الإدارات العامة.	٢٠%		
			٥. تسليم الردود لأصحابها في المواعيد المحددة.	تم تسليم الردود لأصحابها في المواعيد المحددة	٢٠%		
		٢٦. رفع استجابة القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكترارية وخدمات الجمهور	١. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة لتنفيذ التعميم رقم (٨) لسنة ٢٠١٧م.	تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بالتنفيذ والالتزام بتنفيذ اللوائح والتعاميم الوزارية.	٢٠%		عدم الإستجابة والتفاعل مع الإدارة العامة مباشرة من قبل بعض القطاعات والإدارات العامة.
			٢. تفعيل العمل بقيد الصادر والوارد العام عبر النظام الإلكتروني.	تم متابعة تفعيل قيد الصادر والوارد إلكترونياً لدى القطاعات والإدارات التابعة لها.	٢٠%		
			٣. إعداد نماذج لتنفيذ المعاملات الواردة والصادرة عبر النظام الإلكتروني.	تم إعداد نماذج المعاملات الواردة والصادرة عبر النظام الإلكتروني.	٢٠%		
			٤. منع تعامل القطاعات والإدارات العامة مع المواطنين مباشرة وحصر التعامل مع الإدارة العامة للسكترارية وخدمات الجمهور.	تم الحد من تعاطي بعض القطاعات والإدارات العامة من التعامل مع جمهور المتقاضيين مباشرة.	٢٠%		
			٥. رفع تقارير دورية عن عملية التنفيذ	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
٣	إستكمال البناء التشريعي والتنظيمي وتطوير وإصلاح منظومة التشريعات القضائية.	١. متابعة مجلس النواب لإصدار تعديلات قانون بالجرائم والعقوبات والأحوال الشخصية.	١. مخاطبة مجلس النواب لاستكمال مناقشة تعديلات قانوني الجرائم والعقوبات والأحوال الشخصية وإصدارهما.	لم يتم التنفيذ	٠%	موافقة مجلس النواب على مشروع القانونين.	
			٢. متابعة مجلس النواب لاستكمال إجراءات الموافقة على المشروعين.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. حضور وتمثيل الوزارة لدى المجلس في اجتماعات اللجان البرلمانية بشأن القانونين لإستكمال إجراءات المناقشة والموافقة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٢. إعداد وإصدار مشروع لائحة تنظيم صندوق دعم القضاء.	١. إستكمال مشروع اللائحة من قبل اللجنة المكلفة.	إستكمال مشروع اللائحة من قبل اللجنة المكلفة.	٣٥%	صدور قرار وزاري باللائحة وتنفيذه.	
			٢. عرض مشروع اللائحة على معالي الوزير للإطلاع والموافقة عليه.	عرض مشروع اللائحة على معالي الوزير للإطلاع والموافقة عليه.	٣٠%		
			٣. تنفيذ القرار وإصدار التعليمات والقرارات المنفذة له.	تم إصدار قرار وزاري برقم (١٦٤) لسنة ٢٠١٨م بشأن لائحة تنظيم صندوق دعم القضاء.	٣٥%		
		٣. متابعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م.	١. إستكمال مناقشة وإعداد اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق من قبل اللجنة المكلفة.	تم إستكمال إعداد الملاحظات على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق ورفعها إلى مجلس القضاء الأعلى.	٢٥%	صدور قرار مجلس القضاء الأعلى باللائحة وتنفيذها.	
			٢. رفع مشروع اللائحة لرئيس مجلس القضاء الأعلى لإصداره.	تم رفع مشروع اللائحة لرئيس مجلس القضاء الأعلى.	٢٥%		
			٣. توزيع اللائحة على مكاتب وأقسام التوثيق.	صدر قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.	٠%		
			٤. إصدار القرارات التنفيذية من وزير العدل لما يتعلق بتشكيل لجنة قبول الأمناء ولجنة تأديب الأمناء.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٤. إصدار تعديلات لائحة التقسيمات الفرعية لوزارة العدل رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠١٤م.	١. تشكيل لجنة لإعداد مشروع تعديلات اللائحة.	لم يتم التنفيذ	٠%	صدور قرار وزاري بتعديل اللائحة وتنفيذها.	
			٢. مخاطبة قطاعات الوزارة والإدارات العامة لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها حول اللائحة.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تلقى الملاحظات والمقترحات ومن القطاعات والإدارات العامة وتحليلها ودراستها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. إعداد مشروع تعديلات اللانحة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. رفع مشروع تعديلات اللانحة لمعالي الوزير لإصدارها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. توزيع اللانحة على القطاعات والإدارات العامة بالوزارة للعمل بها والتقيد بالاختصاصات الواردة فيها وتنفيذها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٥. إعادة النظر في لائحة المحاكم الاستئنافية والابتدائية الصادرة برقم (١٩٥) لسنة ٢٠٠٩م.	١. تشكيل لجنة لإعداد مشروع تعديلات اللانحة.	تم إصدار قرار بتشكيل اللجنة برقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨م	١٠%	صدور قرار وزاري بتعديلات اللانحة التنظيمية للمحاكم	
			٢. مخاطبة قطاع المحاكم ليتولوا مخاطبة المحاكم لموافاة اللجنة بمقترحاتها وملاحظاتها حول اللانحة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. تلقي الملاحظات من قطاع التوثيق والمحاكم وفرزها وتحليلها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. إعداد مشروع تعديلات اللانحة ورفعها للوزير للموافقة عليه وتوقيعه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. توزيع اللانحة على المحاكم والجهات المختصة للتنفيذ.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٦. متابعة إصدار تعديلات قانون المخالفات العامة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤م.	- متابعة رئاسة الجمهورية لإصدار التعديلات.	لم يتم التنفيذ	٠%	صدور قانون بتعديلات قانون الأحكام العامة للمخالفات	
		٧. إعداد مشروع لائحة تنظيم أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية.	١. تشكيل لجنة لإعداد مشروع اللانحة.	تم تشكيل لجنة لإعداد مشروع اللانحة.	٢٥%	رفع مشروع اللانحة لمجلس القضاء الأعلى	
			٢. إعداد مشروع اللانحة من قبل اللجنة المكلفة.	تم إعداد مشروع اللانحة من قبل اللجنة المكلفة	٢٥%		
			٣. رفع مشروع اللانحة للوزير للموافقة عليه.	رفع مشروع اللانحة للوزير للموافقة عليه	٢٥%		
			٤. رفع مشروع اللانحة لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه وإصداره.	رفع مشروع اللانحة لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه وإصداره.	٢٥%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٨. إعداد مشروع تعديلات قانون السلطة القضائية.	١. تشكيل لجنة لإعداد وصياغة مشروع تعديلات قانون السلطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	رفع مشروع التعديلات لمجلس القضاء الأعلى.	
			٢. إعداد مشروع تعديلات قانون السلطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. رفع مشروع التعديلات للوزير للموافقة عليه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٩. إصدار مجموعة التشريعات القانونية إلكترونياً وورقياً.	١. تشكيل لجنة من الجهات المختصة.	تم تشكيل لجنة من الجهات المختصة.	٥%	صدور مجموعة التشريعات وتوزيعها.	
			٢. تجميع القوانين والقرارات واللوائح وترتيبها وتنظيمها.	تم تجميع القوانين واللوائح وترتيبها مع نسخة إلكترونية.	٥%		
			٣. إعادة طباعة القوانين واللوائح والقرارات وفق التنظيم المحدد من قبل اللجنة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. إجراء مراجعة شاملة لعملية الطباعة، وإخراجها بصورتها النهائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. رفع المجموعة للوزير للموافقة النهائية على عملية الطباعة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. طباعة المجموعة وتوزيعها على المحاكم والنيابات وفقاً لخطة توزيع.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		١٠. توفير التشريعات والمراجع القانونية للإدارة العامة للشئون القانونية.	١. مخاطبة ومتابعة وزارة الشئون القانونية لتزويد الوزارة بنسخ ورقية وإلكترونية من التشريعات الصادرة في الدولة.	لم يتم التنفيذ	٠%	توفير التشريعات والمراجع	
			٢. مخاطبة ومتابعة الأمانة العامة لمجلس النواب بتزويد الوزارة بالتشريعات والتي تولي المجلس طباعتها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. مخاطبة ومتابعة المحكمة العليا لتزويد الوزارة بنسخة من القواعد والاجتهادات القضائية الصادرة من المحكمة العليا.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. مخاطبة ومتابعة مكتب النائب العام بتزويد الوزارة بنسخ من التشريعات التي تولت النيابة طباعتها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
				لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١١. متابعة إصدار القرار الجمهوري بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.	١. مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعرض مشروع قرار إنشاء المركز على مجلس الوزراء لمناقشته والموافقة عليه.	تم مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعرض مشروع قرار إنشاء المركز على مجلس الوزراء لمناقشته والموافقة عليه	٢٥%	صدور القرار الجمهوري بإنشاء المركز	
			٢. رفع القرار لرئاسة الجمهورية لإصداره.	تم إحالة المشروع إلى وزارة الشئون القانونية لراجعته وإصداره	٢٠%		
			٣. إعداد مشاريع القرارات المنفذة له .	لم يتم التنفيذ	٠%		
	١٢. إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	١٢. إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	١. إستكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	تم تشكيل فريق قانوني فني لإنجاز مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	٠%	صدور قرار مجلس القضاء الأعلى باللائحة.	
			٢. رفع المشروع للمجلس الأعلى للمعهد للموافقة عليه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى لمناقشته.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. متابعة مجلس القضاء الأعلى للموافقة على اللائحة وإصدارها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
	١٣. إعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء.	١٣. إعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء.	١. إستكمال إعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء.	لم يتم التنفيذ	٠%	صدور قرار مجلس القضاء الأعلى باللائحة.	
			٢. رفع المشروع للمجلس الأعلى للمعهد للموافقة عليه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى للموافقة وإصدارها.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
٤	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الاختلالات بالوزارة والمحاكم .	١. التأكد من تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد.	١. مراجعة الموازنة التقديرية للديوان العام والمحاكم لعام ٢٠١٨م.	تم مراجعة الإستخدامات (النفقات) بالإدارة العامة للشئون المالية للعام المالي ٢٠١٧ م .	٢٥%	تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	
			٢. مراجعة الحساب الختامي للوزارة لعام ٢٠١٧م.	تم مراجعة الحساب الختامي للديوان العام للعامين (٢٠١٦ - ٢٠١٧م).	٢٥%		
			٣. المراجعة اللاحقة للجرد السنوي للعام ٢٠١٧م.	تم إجراء المراجعة المصاحبة للجرد السنوي للعام المالي ٢٠١٧ م .	٢٥%	رفع تقرير مع التوصيات للوزير	
				- إجراء عمليات الجرد المفاجأة على أمناء الصناديق في محكمة إستئناف الأمانة وبعض المحاكم التابعة لها والشعب المتخصصة ورفع تقرير بالنتائج لمعالي الوزير.			
		٤. مراجعة أعمال قطاعات الوزارة للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ورفع تقرير للوزير بذلك.	لم يتم التنفيذ	٠%			
		٢. الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال المحاكم والمحاكم المتخصصة ومكاتب وأقلام التوثيق في (٦) محافظات.	١. إعداد الدليل والنماذج (جداول النزول وأسماء المفتشين) الخاصة بالنزول الميداني للتفتيش ورفعها لإقرارها.	تم إعداد الدليل والنماذج وجداول النزول وأسماء المفتشين وتم رفعها إلى قيادة الوزارة .	تنفيذ توجيهات الوزير بشأن التوجيهات والمقترحات.		
			٢. النزول الميداني لإجراء التفتيش الدوري على المحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في أمانة العاصمة و(٦) محافظات (صنعاء -إب- الحديدة- ذمار - عمران - ريمة)	- تم إعداد برنامج تنفيذ خطة التفتيش الإداري للعام ٢٠١٨م ورفعها إلى معالي الوزير شمل (٨٣) محكمة في (٧) محافظات.			٢٠%
				• تنفيذ تفتيش شامل إداري ومالي وتوثيق استهدف عدد (١١) محكمة في أربع محافظات وهي سناحان – الحيمة الداخلية – دمت – جبن – الرضمة – إستئناف ذمار – شرق ذمار.			١٠%
• تم النزول الميداني وإجراء التفتيش لعدد (٩) أقلام توثيق في أمانة العاصمة ومكتب التوثيق وعدد (٤) أقلام توثيق في م/تعز.							
٣. تلقي تقارير التفتيش من اللجان ودراستها وتحليلها.	تم تلقي عدد (٤) تقارير من لجان التفتيش.	١٠%					
٤. رفع نتائج التفتيش متضمنة التوصيات اللازمة لمعالي الوزير.	تم رفع تقارير بالنتائج والتوصيات لمعالي وزير العدل.	١٠%					

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٣. تفعيل إدارات وأقسام الرقابة في المحاكم الإستئنافية في المحاكم .	٥. تنفيذ توجيهات الوزير بشأن التوصيات والمقترحات الخاصة بنتائج التفتيش.	تم تنفيذ التوجيهات الخاصة بالتوصيات المتعلقة بنتائج عمليات التفتيش.	١٠ %		
			١. مخاطبة المحاكم بشأن ضرورة رفع تقارير تفصيلية عن أعمال الإدارات والأقسام المختصة بالرقابة في محافظات (حجة - صعدة - البيضاء - المحويت- تعز) عن عام ٢٠١٧م.	- تم تكليف لجنة لإعداد خطة للنزول الميداني للمحاكم. - تم إعداد وتنفيذ برنامج متابعة وتقييم الأنشطة المتعلقة بالرقابة والتحقيق والتأديب بالمحاكم الإستئنافية وبرنامج متابعة وتقييم حركة الدوان الرسمي والإضباط الوظيفي بالمحاكم الإستئنافية الإبتدائية	٠ %		
			٢. تلقي التقارير التفصيلية من المحاكم ودارستها وتحليلها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها.	لم يتم التنفيذ	٠ %	رفع التوصيات اللازمة وتنفيذ توجيهاته بشأنها.	
			٣. رفع التوصيات والنتائج لمعالي الوزير وتنفيذ توجيهاته بشأنها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
		٤. تقييم أداء العاملين بالمحاكم والمحاكم المتخصصة ومكاتب وأقسام التوثيق للعام ٢٠١٧م وتفعيل نتائجه .	١. إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي المحاكم والتوثيق ورفعها لاعتمادها.	تم تشكيل لجنة لإعداد النماذج المطلوبة. تم التخابط مع رؤساء المحاكم الإستئنافية بموافاة الوزارة بالتقييمات الخاصة لعام ٢٠١٧م عبر غرفة عمليات القضاء.	٨ %		
			٢. تعميم نماذج التقييم على المحاكم ومكاتب التوثيق لتعبئتها من قبل المختصين فيها.	لم يتم التنفيذ	٠ %	رفع نتائج التقييم لمعالي الوزير وتنفيذها.	
			٣. تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم ومكاتب التوثيق .	تم تلقي تقييمات الأداء للعاملين في التوثيق لعدد (٤) محافظات (إب - ذمار - حجة - صنعاء).	٣ %		
			٤. دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى كل محافظة.	تم دراسة التقييمات للعاملين في التوثيق وعمل خلاصة لها.	٣ %		
			٥. رفع توجيهات التقييم لمعالي الوزير وتنفيذ توجيهاته بشأنها.	تم رفع التوصيات بشأن العاملين في التوثيق إلى معالي الوزير وتم التنفيذ التوصيات .	٣ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٦. تقديم المقترحات والتوصيات حيال الموظفين الحاصلين على تقديرات ضعيفة ومتوسطة .	تم تقديم المقترحات والتوصيات بشأن العاملين في التوثيق ضمن التقرير العام لدراسة التقييمات.	٣%		
			٧. إبلاغ الموظفين بتقييماتهم عبر محاكمهم ومكاتب التوثيق.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. تلقي تظلمات الموظفين من تقييمات الأداء والنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	لا يوجد تظلمات بشأن العاملين في التوثيق.	٩%		
			٩. تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل محافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في الصحيفة القضائية نت.	تم تكريم المبرزين في مكتب وأقلام التوثيق في محافظة صنعاء.	٣%		
	٥. تقييم الأداء الوظيفي لموظفي ديوان عام الوزارة		١. إعداد وتجهيز نماذج التقييم.	إعداد وتجهيز نماذج التقييم	٢٠%	رفع نتائج التقييم	
			٢. توزيع نماذج التقييم على القطاعات والإدارات العامة .	توزيع نماذج التقييم على القطاعات والإدارات العامة	٢٠%		
			٣. تجميع ردود القطاعات والإدارات العامة وتحليلها وتفرغها.	تجميع ردود القطاعات والإدارات العامة وتحليلها وتفرغها	٢٠%		
			٤. رفع نتائج التقييم للوزير.	تم إستكمال إجراءات التقييم للموظفين وتم إعداد التقرير ومعرض على لجنة شئون الموظفين.	٢٠%		
			٥. تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل قطاع وإدارة عامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في القضائية والقضائية نت.	لم يتم التنفيذ	٠%		
	٦. إعداد لائحة إجراءات ومعايير توريد وصرف النسب المخصصة من الرسوم القضائية لصالح تطوير عمل التوثيق المنصوص عليها في القوانين.		١. إعداد مشروع اللائحة .	لم يتم التنفيذ	٠%	صدور اللائحة وتنفيذها .	تم تأجيل الموضوع إلى عام ٢٠١٩م بسبب تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق
			٢. الرفع مشروع اللائحة إلى معالي الوزير لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. إعداد مشروع اللائحة بصيغته النهائية وإصداره .	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٧. إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.	١. إعداد مقترح إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال وفقاً للقانون واللائحة.	تم إعداد مقترح إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال وفقاً للقانون واللائحة	٢٥%	صدور قرار وزاري بإعادة تنظيم مهام واختصاصات الوحدة	تم تأجيل الموضوع إلى عام ٢٠١٩م لارتباطها بلائحة التقسيمات الداخلية للوزارة.
			٢. رفع المقترح لمعالي الوزير للتوجيه للجهات المختصة بشأنه.	تم رفع المقترح لمعالي الوزير للتوجيه للجهات المختصة بشأنه	٢٥%		
			٣. إعداد مشروع القرار من قبل الإدارة العامة للشئون القانونية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. رفع مشروع القرار لمعالي لتوقيعه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٨. تعيين مسئول التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة.	١. إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الالتزام بالوزارة.	- تم إعداد مذكرة إلى قطاع التوثيق بشأن الموضوع. - تم إعداد عرض مشترك بين الإدارة العامة للتوثيق والوحدة لمعالي الوزير. - تم توقيع العرض من المختصين في الوحدة والإدارة العامة للتوثيق ورفع له لوكيل الوزارة للمحاكم.	٢٥%	صدور قرار وزاري بتعيين مسئول الالتزام.	- توقف العرض في مكتب وكيل الوزارة لقطاع التوثيق والتسجيل - تم تأجيل الموضوع إلى عام ٢٠١٩م
			٢. رفع الترشيح لمعالي الوزير.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. إعداد مشروع قرار التعيين لمسئول الالتزام.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. رفع مشروع القرار لمعالي الوزير لتوقيعه.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٩. تكليف مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات.	١. إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الامتثال بمكاتب التوثيق بالمحافظات.	- تم إعداد مذكرة إلى قطاع التوثيق بشأن الموضوع. - تم إعداد عرض مشترك بين الإدارة العامة للتوثيق والوحدة لمعالي الوزير. - تم توقيع العرض من المختصين في الوحدة والإدارة العامة للتوثيق ورفع له لوكيل الوزارة للمحاكم.	٣٥%	صدور قرارات التكليف لمسئولي الامتثال.	- توقف العرض في مكتب وكيل الوزارة لقطاع التوثيق والتسجيل - تم تأجيل الموضوع إلى عام ٢٠١٩م
			٢. رفع الترشيح للمعالي الوزير.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. إعداد مشاريع تكليفات مسئول الامتثال ورفعها لمعالي الوزير لتوقيعها.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١٠. إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	١. تجميع القوانين واللوائح والتعليمات الأساسية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	لم يتم التنفيذ	٠%	إصدار الدليل الإرشادي وتعميمه على مكاتب وأقسام التوثيق.	تم تأجيل الموضوع إلى عام ٢٠١٩م بسبب أن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم إصدارها نهاية عام ٢٠١٧م وما زال العمل جارياً على استكمال توزيعها على الموثقين والأمناء.
			٢. إعداد الهيكل الخاص بالدليل الإرشادي وتقسيماته.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. إعداد مسودة الدليل الإرشادي.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. عرض الدليل على قيادة الوزارة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. إجراء مراجعة شاملة لمسوده الدليل الإرشادي.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. إصدار الدليل الإرشادي.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		١١. البت في الشكاوي المقدمة ضد موظفي المحاكم ومكاتب وأقسام التوثيق والأمناء.	١. تلقي الشكاوي وتحقيقها.	- تلقت الإدارة العامة للتوثيق عدد (١١٣) شكوى ضد الموثقين والأمناء واتخاذ الإجراءات بخصوصها. - تلقت الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء عدد (١١٥) شكوى ضد الموظفين العاملين في المحاكم. - تلقت الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة عد (٣) شكاوى.	١٥%	دعم خطة التفتيش بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالشكاوى	
			٢. إجراء تحقيق ميداني في الشكاوي التي تتطلب ذلك.	- تم إجراء تحقيق ميداني في عدد (٣) شكاوى ضد الموثقين والأمناء. - تم بحث عدد (٨) شكاوى منها ميدانياً ضد (١٦) موظفاً يعملون في (٧) محاكم هي غرب الأمانة - سنحان - بلاد الروس - بني مطر - بني مطر - بني الحارث - حراز - ورفع تقارير بالنتائج وتنفيذ التوجيهات والتوصيات المتعلقة بها وذلك من قبل الإدارة العامة لمحاكم وأعوان القضاء.	١٥%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوي.	- تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحسب طبيعة كل شكوى ضد الموثقين والأمناء. - تم إحالة عدد (١٠٧) شكوى إلى المحاكم الإستئنافية والتفتيش القضائي والموارد البشرية للتحقيق فيها. - إحالة (٤٨) موظفاً من موظفي (١٦) محكمة في (٧) محافظات للتحقيق الإداري بالمكتب الفني في مخالفات مختلفة. - إحالة (٥) مواضع للتحقيق فيها بالمحاكم الإستئنافية.	١٥%		
				٤. إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوي وتحقيقها.	١٥%		
				٥. إبلاغ المحاكم الإستئنافية ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي.	٣%		
				٦. تلقي الردود ودراساتها واتخاذ اللازم بشأنها.	٣%		
				٧. الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوي عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.	٣%		
	١٢. إعداد نماذج أعمال التحقيقات الإدارية.		١. إعداد نماذج استدعاء للتحقيق الإداري ومحاضر التحقيقات.	تم إعداد نماذج استدعاء + نموذج محضر للتحقيق الإداري وتم اعتماده.	١٥%	إعتماد النماذج والعمل بها	
			٢. إعداد نماذج الدعوى التأديبية والاستدعاء للمثول أمام المجلس التأديبي.	تم تشكيل لجنة لإعداد نماذج الدعوى التأديبية والاستدعاء للمثول أمام المجلس التأديبي.	٥%		
			٣. إعداد نماذج القرارات الإدارية المتضمنة عقوبات إدارية والمتضمنة إحالة للنياحة العامة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. إعداد نموذج أمر إحالة للمجلس التأديبي.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. عرض النماذج على الوزير للموافقة عليها.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٦. إبلاغ المعنيين بالوزارة والمحاكم المختلفة بالنماذج المعتمدة للعمل بها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		١٣. متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواء المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابة والمحكمة المختصة.	١. الترافع في قضايا أراضي ومقرات المحاكم التي يتم السطو والاعتداء عليها. ٢. التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري والمخالفات المالية والإدارية. ٣. متابعة قضايا الموظفين المحالين جنائياً على النيابة والمحكمة. ٤. متابعة قضايا مرتكبي جرائم تزوير أختام المحاكم والتوثيق والتصديق على العقود والوثائق. ٥. الترافع في القضايا المرفوعة ضد الوزارة سواء من المواطنين أو الموظفين.	تم الترافع في قضايا أراضي ومقرات المحاكم التي يتم السطو والاعتداء عليها تم التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري والمخالفات المالية والإدارية تم متابعة قضايا الموظفين المحالين جنائياً على النيابة والمحكمة تم متابعة قضايا مرتكبي جرائم تزوير أختام المحاكم والتوثيق والتصديق على العقود والوثائق تم الترافع في القضايا المرفوعة ضد الوزارة سواء من المواطنين أو الموظفين.	١٥% ١٥% ١٥% ١٥% ١٥%	صدور أحكام في القضايا المرفوعة إحالة المخالفين إلى التأديب صدور قرارات وأحكام قضائية بحق المحالين. إحالة مرتكبي الجرائم إلى القضاء صدور أحكام في القضايا المرفوعة	
		١٤. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم ومكاتب وأقسام التوثيق.	١. إعداد الأدلة والنماذج (جدول النزول وأسماء المفتشين) ورفعها لمعالي الوزير لاعتمادها. ٢. تنفيذ النزول الميداني للتفتيش المفاجئ على المحاكم ومكاتب وأقسام التوثيق.	تم إعداد الأدلة والنماذج وجدول النزول الميداني وأسماء المفتشين ورفعها من قبل الإدارة العامة للتوثيق إلى معالي الوزير. - تم تنفيذ النزول الميداني المفاجئ لعدد (١٨) قلم توثيق في عدد (٤) محافظات. - تم تنفيذ تفتيش مفاجئ لمتابعة وتقييم حركة الدوام الرسمي والإنضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الفطر المبارك ١٤٣٩ هـ شمل (٥٥) محكمة في (١٠) محافظات. - تم تنفيذ تفتيش مفاجئ لمتابعة وتقييم حركة الدوام الرسمي والإنضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك ١٤٣٩ هـ شمل (٦٢) محكمة في (١٠) محافظات.	٢٠% ٢٠%	رفع نتائج النزول المفاجئ لمعالي الوزير وتنفيذ توجيهاته بشأن التوصيات.	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
				- تم تنفيذ تفتيش مفاجئ لمتابعة وتقييم حركة الدوام الرسمي والإلتضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الفطر المبارك ١٤٣٩هـ شمل في الشعب والمحاكم المتخصصة بأمانة العاصمة وبعض المحاكم المتخصصة في م/ الحديدة. - تم تنفيذ تفتيش مفاجئ لمتابعة وتقييم حركة الدوام الرسمي والإلتضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك ١٤٣٩هـ شمل الشعب والمحاكم المتخصصة في أمانة العاصمة.			
			٣. تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها.	تم جمع تقارير لجان التفتيش ودراستها من قبل اللجنة التي تم تشكيلها من قبل الإدارة العامة للتوثيق.	١٠%		
			٤. إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش المفاجئ مدعماً بالتوصيات.	تم إعداد ثلاثة تقارير من قبل الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء والإدارة العامة للمحاكم المتخصصة عن نتائج أعمال التفتيش المفاجئ مدعمين بالتوصيات اللازمة.	١٥%		
			٥. رفع التقرير لمعالي الوزير.	- تم رفع تقرير من قبل الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء بنتائج التفتيش المفاجئ عقب إجازة عيد الفطر المبارك وتنفيذ التوجيهات المتعلقة بذلك. - تم رفع تقرير من قبل الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء بنتائج التفتيش المفاجئ عقب إجازة عيد الأضحى المبارك وتنفيذ التوجيهات المتعلقة بذلك. - تم رفع تقرير من قبل الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة بنتائج التفتيش المفاجئ عقب إجازتي عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك وتنفيذ التوجيهات المتعلقة بذلك.	٢٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
٥	بناء قدرات موظفي الوزارة والمحاكم	١. تحديد البرامج التدريبية النوعية والتخصصية	١. إعداد آلية لتحديد الاحتياجات التدريبية.	تم إعداد آلية لتحديد الاحتياجات التدريبية .	٢٠%	وجود قائمة بالبرامج التدريبية	
			٢. تحليل الاحتياجات التدريبية.	تم تحليل الاحتياجات التدريبية.	٢٠%		
			٣. إعداد وتجهيز قائمة بالبرامج التدريبية المناسبة.	تم إعداد وتجهيز قائمة بالبرامج التدريبية المناسبة.	٢٠%		
			٤. إعداد الإطار المرجعي للبرامج التدريبية.	تم إعداد الإطار المرجعي للبرامج التدريبية.	٢٠%		
			٥. إعداد الحقائب التدريبية لكل برنامج تدريبي على حدة.	تم إعداد بعض الحقائب التدريبية لكل برنامج تدريبي على حدة.	٢٠%		
	٢. تفعيل عملية التأهيل والمنح الداخلية والخارجية.		١. وضع آليات ومعايير لتنظيم الاستفادة من المنح الدراسية والتأهيلية المقدمة من الجهات المانحة الداخلية والخارجية ورفعها للوزير لاعتمادها.	تم النزول إلى وزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط لغرض إعداد آليات للتواصل بهدف التنسيق معها فيما يتعلق بالمنح.	١٥%	اعتماد آليات ومعايير المنح والتقارير الخاص بها	
			٢. البحث عن منح تأهيلية ودورات تدريبية عن طريق جهات مانحة حكومية وغير حكومية.	١. تم إعداد خطة للنزول . ٢. تم تكليف لجنة للنزول. ٣. تم تحديد المراكز التدريبية التي سوف يتم النزول إليها. ٤. تم النزول إلى المراكز التدريبية. ٥. تم استلام التقرير من قبل اللجنة. ٦. رفع تقرير شامل وتوصيات للأخ وكيل الوزارة.	٢٥%		
			٣. تنظيم وتنسيق طلبات الترشيح للمنح، واستكمال إجراءاتها.	إعداد آليات وتنسيق للمتقدمين من موظفي الديوان العام والمحاكم للإلتحاق بالمعهد العالي للقضاء.	١٠%		
			٤. رفع تقرير شامل عن نتائج البحث عن المنح والدورات لاعتمادها.	تم رفع تقرير عن عملية المتابعة لقادة الوزارة.	٢٠%		
		٣. تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال الإداري.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	٨%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات الإدارية	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	٨%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	١٢٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	تم عقد دورتين تدريبيتين (دورة الجودة الشاملة - دورة المهارات الإدارية).	٤٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	٨٠%		
	٤. تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال المالي.		١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	٤٠%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات المالية	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	٤٠%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	٤٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	٤٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم تنفيذ دورة تدريبية في مجال النظام المحاسبي.	٦٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	تم عقد البرامج التدريبية.	٢٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	٤٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	٤٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

٥	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٥. تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال القضائي.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	٨%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات القضائية والقانونية	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	٨%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	٨%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	٨%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	١٢%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٦. تنفيذ دورتين تدريبيتين في مجال أعمال التوثيق	١. التخاطب مع الجهات والإدارات المختصة.	تم للدورتين.	٨%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً مهارات الأعمال التوثيقية	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بتكلفة لدورتين .	٨%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم تحديد الفئة المستهدفة للدورتين.	٨%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدربين لتنفيذ الدورتين.	٨%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم تجهيز كافة الترتيبات اللازمة لتنفيذ الدورة .	١٢%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	تم عقد دورة أعمال التوثيق.	٢٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	تم تقييم مدى نجاح الدورة التدريبية.	٤%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	تم رفع التقرير عن تنفيذ دورة وإخلاء العهد.	٤%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٧. تنفيذ دورتين تدريبيتين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للموتقين والأمناء	١. التخاطب مع الإدارة العامة المتخصصة .	تم التخاطب مع الإدارة العامة المتخصصة.	٨٠%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات اللازمة لتنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	١٢٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٨. تنفيذ دورة تدريبية في مجال برنامج التحليل الإنشائي.	١. التخاطب مع الإدارة العامة المختصة.	لم يتم التنفيذ	٠%	إكساب عدد (١٢) متدرباً المهارات اللازمة لتطبيق برنامج التحليل الإنشائي	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٩. تنفيذ دورة تدريبية في المجال الإعلامي.	١. التخاطب مع الإدارة العامة المختصة.	تم التخاطب مع الإدارة العامة المختصة.	٨٠%	إكساب عدد (١٥) متدرباً المهارات اللازمة للتعامل الإعلامي	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	١٢٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	تم تنفيذ دورة تدريبية في صياغة الخبر الصحفي.	٤٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	٨٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	٨٠%		
		١٠. تنفيذ دورات تأهيلية في مجال الحاسوب.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	لم يتم التنفيذ	٠%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات اللازمة للتعامل مع الحاسوب	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١١. تنفيذ دورات تأهيلية في مجال اللغة الإنجليزية	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	لم يتم التنفيذ	٠%	إكساب عدد (٦٠) متدرباً مهارات اللغة الإنجليزية	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية..	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			١. التخاطب مع الإدارة العامة المختصة.	تم مخاطبة الشئون القانونية والمحاكم وأعوان القضاء لتحديد الدورتين .	٨%		
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.	تم الرفع بالتكلفة المالية للدورتين.	٨%		
		١٢. تنفيذ دورتين تدريبيتين في المجال القانونية والتحقيق والتأديب الإداري.	٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المرشحين لدورة التحقيق الإداري.	٨%	إكساب عدد (٤٠) متدرباً مهارات القانونية والتحقيق والتأديب الإداري	
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.	تم التواصل مع المدربين لدورة التحقيق الإداري.	٨%		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.	١٢%		
			٦. عقد البرامج التدريبية.	تم تنفيذ دورة واحدة	٢٠%		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.	تم تقييم مدى نجاح الدورة.	٤%		
			٨. رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.	تم رفع التقرير عن تنفيذ الدورة التدريبية وإخلاء العهد.	٤%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١٣. إقامة (١٨) ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	١. تحديد احتياجات الورش والندوات وتحديد أماكن إقامتها.	تحديد احتياجات الورش والندوات وتحديد أماكن إقامتها	٣%	إكساب المهارات وتبادل الخبرات بين الموظفين	
			٢. اختيار محاضرين لهم الخبرة والكفاءة في موضوعات الورش والندوات.	اختيار محاضرين لهم الخبرة والكفاءة في موضوعات الورش والندوات	٣%		
			٣. إعداد إطار مرجعي لكل ورشة وندوة.	إعداد إطار مرجعي لكل ورشة وندوة	٣%		
			٤. إعداد المواد وأوراق العمل التي ستقدم في الورش والندوات وأرشفتها.	إعداد المواد وأوراق العمل التي ستقدم في الورش والندوات وأرشفتها	٣%		
			٥. تنفيذ الورش والندوات في الأوقات المحددة لها.	تم تنفيذ (٣) ورش عمل حول :- • إعداد الخطة التشغيلية للوزارة. • تقييم كفاءة أداء الموظفين. • تحديد الاحتياجات التدريبية تم تنفيذ (٢) ندوتين حول :- • عن دور خدمة الجمهور. • معاناة المرأة اليمنية .	١٨%		
				٦. تقييم الورش والندوات كل واحدة على حدة.	١%		
		١٤. تدريب وتأهيل الكوادر على استخدام البرامج والأنظمة القضائية والإدارية والمالية.	١. تدريب المهندسين والمبرمجين وتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات المركز والربط الشبكي والأنظمة.	لم يتم التنفيذ	٠%	إقامة الدورات وورش العمل	
			٢. تدريب مدراء مراكز المعلومات بالمحاكم على أنظمة الوزارة وحلول اشكاليات الأجهزة والشبكة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. تدريب الموظفين التابعين لمراكز المعلومات على الأنظمة الموجودة بالمركز الرئيسي.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. تدريب الكادر القضائي على استخدام الكمبيوتر والبرامج الإلكترونية الضرورية للاستفادة منها في العمل.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		١٥. تفعيل عمل اللجنة الفنية لتنسيق التدريب بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية.	٥. عمل ورش تعريفية بالأنظمة الموجودة في مركز المعلومات ومدى الاستفادة في المحاكم المرتبطة شبكياً منه القيادات السلطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			١. عقد اجتماعات للجنة.	تم عقد ثلاثة إجتماعات للجنة .	٤%	وجود خطة شاملة للتدريب لهيئات وأجهزة القضاء	- عدم وجود تعاون بين جهات السلطة القضائية الممثلة في اللجنة. - قلة الإمكانيات المالية.
			٢. إعداد تعميم لهيئات وأجهزة السلطة القضائية لتحديد الاحتياجات التدريبية لها.	تم تنفيذ ورشة عمل لتحديد الاحتياجات التدريبية.	٦%		
			٣. إعداد خطة شاملة للتدريب لكافة هيئات وأجهزة السلطة القضائية على ضوء الاحتياجات التدريبية، ورفعها لقيادة السلطة القضائية لاعتمادها.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. إعداد برامج تدريبية سنوية تنفيذية لخطة التدريب الشاملة.	لم يتم التنفيذ	٠%	وجود برامج تدريبية سنوية لتنفيذ الخطة التدريبية	
		١. تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء والأحداث أمام أقسام الشرطة والنيابات والمحاكم.	٥. إجراء تقييم لكافة الدورات وأعمال التدريب التي تقوم بها هيئات وأجهزة السلطة القضائية، ورفع تقرير شامل عن ذلك لقيادة السلطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	رفع تقرير تقييمي للدورات والأعمال التدريبية.	
			١. التعاقد مع (٨) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا الأحداث أمام أقسام الشرطة والنيابة والمحاكم في كل من (الأمانة – صنعاء والجوف - الحديدة – إب – تعز – حجة – ذمار).	تم التعاقد مع (٨) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا الأحداث أمام أقسام الشرطة والنيابة والمحاكم في كل من (الأمانة – صنعاء والجوف - الحديدة – إب – تعز – حجة – ذمار).	٣٥%	التعاقد مع (٨) محامين ومحاميات	
			٢. التعاقد مع (٤) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا النساء (المعسرات والفقيرات) أمام النيابة والمحاكم في الأمانة و م/ الحديدة .	تم تجديد التعاقد مع (٣) محامين لمتابعة قضايا النساء (المعسرات والفقيرات) أمام النيابة والمحاكم في الأمانة و م/ الحديدة .	٣٥%	التعاقد مع (٤) محامين ومحاميات	
			٣. صرف البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا الأحداث والمرأة، والخبراء الاجتماعيين.	تم صرف البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا الأحداث والمرأة	٣٠%	صرف البطائق	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٢. إعداد تقرير شامل حول وضع أموال القصر أمام المحاكم	١. إعداد تعميم حول أموال القصر للمحاكم.	تم إعداد تعميم حول أموال القصر للمحاكم	١٠ %	رفع تقرير عن وضع أموال القصر	
			٢. تجميع الردود من المحاكم وتحليلها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. إعداد تقرير عن وضع أموال القصر ورفعها لمعالي الوزير.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
		٣. إعداد وتخطيط سجلات أموال القصر وطباعتها.	١. مخاطبة المحاكم بشأن رأيها في بيانات سجلات أموال القصر.	لم يتم التنفيذ	٠ %	طباعة السجلات وتوزيعها	
			٢. تجميع وتحليل الردود وإعداد مخطط نهائي للسجلات ورفعها للوزير للموافقة عليها	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. إرسال المخطط للمطبعة لطباعة السجلات.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
		٤. التنسيق لتقديم المساعدة للمعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك وتحسين أوضاع السجون.	١. التنسيق مع اللجنة العليا للسجون والسجناء لإطلاق عدد من المساجين الذين انتهت فترة حبسهم وما زالوا مسجونين على ذمة حقوق خاصة.	- تم التنسيق مع اللجنة الفنية المساعدة للجنة العليا للسجون ورعاية السجناء في إعداد الدراسات القانونية للإفراج عن السجناء. - تم - بمشاركة فعالة من معالي وزير العدل - ضمن إجتماعات اللجنة العليا للسجون المعسرين الإفراج عن أكثر (٥٥٠) سجين معسر. - تم تحرير مذكرات إلى اللجنة العليا للسجون لتقديم الدعم كبعض المساجين الذين تقدموا بطلبات إلى الوزارة. - تم مخاطبة رئاسة الوزراء بالتخصيص مبالغ محددة لتقديم العون القضائي للسجناء المعسرين في القضايا الجنائية. - تم مخاطبة النيابة العامة بحصر الحالات من السجناء المحتاجين للعون القضائي في القضايا المدنية.	٣٥ %	تقديم المساعدة للمعسرين وإطلاقهم.	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٢. التنسيق مع اللجنة العليا للسجون لتحسين أوضاع السجون.	• مخاطبة رئاسة الوزراء بسرعة إصدار قرار إنشاء اللجنة العليا لشئون السجون ورعاية السجناء حتى تقوم بدورها في توفير المتطلبات الصحية والإنسانية للمنشآت العقابية في عموم محافظات الجمهورية. • مخاطبة وزارة الداخلية في توفير الحماية الأمنية الخاصة بالمنشآت العقابية في محافظة المحويت والعمل على إصلاحها وتوفير الحماية وتوفير الخدمات اللازمة لها - وتشديد الحراسة الأمنية لمحكمة شمال الأمانة.	٥%	تحسن أوضاع السجون	
		٣. المشاركة مع الجهات ذات العلاقة للنزول الميداني للسجون ودور رعاية الأحداث.		تم تنفيذ (١٣) زيارة ميدانية إلى التوجيه الاجتماعي بأمانة العاصمة وتفقد أحوال الأحداث المودعين في الدار. • تنفيذ عدد (٥) زيارات ميدانية لدار الأمل للفتيات الجاتحات وجميع البيانات حول قضاياهن وحالتهن القانونية وأسباب ومدد الاحتجاز. • تنفيذ زيارتين ميدانيتين لمؤسسات عدالة الأحداث في محافظتي الحديدة وإب (شرطة – محكمة – نيابة – دار) بالتعاون مع اللجنة الفنية لتعزيز نظام عدالة الأطفال ، والإطلاع على قضايا الأحداث والتحديات والمعوقات التي تواجه العاملين فيها. • تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لمركز شرطة الطفل والإطلاع على أحوال الأحداث المحتجزين مؤقتاً، وتبين أنه تم إحالتهم في الوقت المناسب، مع وجود إشكالية تتعلق بالأطفال المشردين خصوصاً مع توقف مركز الطفولة الأمانة عن استقبالهم.	٣٠%	رفع تقرير النزول الميداني مع التوصيات	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
				تنفيذ (٤) زيارات ميدانية لمحكمة الأحداث بأمانة العاصمة ، تم الإطلاع فيها على الصعوبات والمشكلات التي تواجه محكمة الأحداث، وجولة تفقدية لمكونات وأقسام المحكمة ، والإطلاع على سير العمل فيها وعدد من السجلات المستخدمة وجدولة وتنظيم الجلسات، والتجهيزات والمكاتب، وتلمس الإحتياجات التي تفتقر إليها.			
		٥. فتح وحدات خدمات المرأة المتقاضية في مكاتب خدمة الجمهور.	- مخاطبة الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة	لم يتم التنفيذ	٠%	افتتاح الوحدات	
		٦. إعداد دراسة تقييمية حول وضع مصلحة السجون.	١. تشكيل فريق مشترك من وزارتي العدل والداخلية. ٢. رفع الدراسة لقيادتي الوزارتين.	لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ	٠% ٠%	الرفع بالدراسة لقيادة وزارتي العدل والداخلية	
		٧. تفعيل إجراءات التعاون الدولي مع الدول فيما يخص السجناء اليمنيين في الخارج والسجناء الأجانب في الداخل.	١. إستكمال قاعدة البيانات الخاصة بالسجناء المحكوم عليهم واليمنيين في الخارج بأحكام باتة من الأجانب في السجون اليمنية واليمنيين في السجون الخارجية . ٢. تلقي ودراسة الشكاوى المتعلقة بقضايا السجناء اليمنيين في الخارج والأجانب في الداخل. ٣. إستكمال إجراءات نقل الأجانب المحكوم عليهم وفقاً للاتفاقيات الثنائية والجماعية.	- تم تنفيذ قاعدة البيانات وتم الرفع بها لمعالي الوزير . - تم إدخال بيانات المساجين اليمنيين في الخارج والأجانب في الداخل الذي توفرت للإدارة معلومات عنهم.	٢٠%	إعداد القاعدة والرفع بها.	
				تم تلقي عدد (٤) شكاوى لسجناء أجانب في الداخل، ودراستها والرفع بشأنها لوزير العدل.	٣٠%	رفع نتائج دراسة الشكاوى لقيادة الوزارة	
				لم تصل إلى الوزارة اية طلبات تتعلق بهذا الموضوع.	٠%	نقل المحكوم عليهم.	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
٧	نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقسمة ومكانة القضاء وإبراز دوره وإنجازاته .	١. تنفيذ حلقات ولقاءات تلفزيونية وإذاعية توعوية.	١. تنفيذ (٤٠) حلقة إذاعية من برنامج وقفه مع القانون .	تم تنفيذ (٦٠) حلقة توعوية عبر إذاعة صنعاء .	٥٠%	تنفيذ (١٣٠) حلقة إذاعية.	
			٢. تنفيذ (٩٠) حلقة إذاعية من برنامج مصطلحات قضائية.				
			٣. تنفيذ (١٠) لقاءات تلفزيونية وإذاعية لقيادة الوزارة لاطلاع المجتمع بأخر المستجدات على الساحة القضائية.				
		٢. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	١. تغذيت موقع القضائية نت بأنشطة وفعاليات الوزارة والسلطة القضائية والأخبار والكتابات والمقالات والمقابلات.	تم تغذية الموقع بأنشطة وفعاليات الوزارة والسلطة القضائية .	٢٥%	نشر المواد التوعوية والتقارير عبر القضائية نت المواقع الإلكترونية .	
			٢. إعداد الأخبار والتحقيقات الصحفية ونشرها.				
			٣. نشر القرارات والمنشورات والتعاميم الوزارية الصادرة عن الوزارة.				
		٣. المساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	٤. نشر التقارير الخاصة بجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وبناءها التحتية.	تم نشر التقارير الخاصة بجرائم العدوان.	٢٥%	١. لم يتم تقديم مادة صالحة للنشر من قبل المكتب الفني . ٢. بسبب عدم وجود كلفة مالية.	
			١. التوعية بالإجراءات الصحيحة لرفع الدعوى أمام المحاكم وطريقة التصحيح لها والطرق القانونية للاعتراض على رفض القاضي للدعوى .	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٢. التوعية بالأسباب والمبررات التي تمنح أي طرف من طرفي النزاع حق رد القاضي.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. التوعية بالإجراءات القانونية اللازمة لإقامة الدعاوى في جرائم العدوان عبر الصحف الرسمية والمواقع الإلكترونية المختلفة.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. تنفيذ (٤) حلقات إذاعية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. تنفيذ (٤) لقاءات تلفزيونية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٤. إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والمواقع عن القضاء والمحاكم.	١. إعداد التقارير والأخبار الصحفية عن الفعاليات التي تقيمها الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.	تم إعداد التقارير والأخبار الصحفية عن الفعاليات التي يقيمها الوزارة .	٣٥%	نشر التقارير والأخبار.	
			٢. إعداد ملخصات للقاءات والمقابلات التي تتم في الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.	تم إعداد ملخصات للقاءات والمقابلات التي تتم في الوزارة .	٣٠%		
			٣. إعداد ملف صحفي يومي بما ينشر عن الوزارة والمحاكم وهيئات وأجهزة القضاء والقضايا المعروضة أمام المحاكم والنيابات ورفعة لقيادة الوزارة.	تم إعداد ملف صحفي حسب المواد المنشورة .	٣٠%	رفع الملف لقيادة الوزارة	
		٥. تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمهام الرسمية والسفريات الخاصة للمشاركين في الفعاليات والمشاركات الداخلية والخارجية .	١. إرسال المذكرات والدعوات للمشاركين من الجهات المعنية .	لم يتم التنفيذ	٠%	إستكمال إجراءات المشاركة والسفر	
			٢. التنسيق للمهام والسفريات وإجراء الترتيبات اللازمة .	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. متابعة الجهات المختصة لتسهيل إجراءات السفر .	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. قطع التذاكر وإجراء الحجوزات اللازمة وإبلاغ المشاركين بالمواعيد المقررة لذلك.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. توديع المشاركين أثناء مغادرتهم واستقبالهم أثناء عودتهم.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. استقبال الوفود الزائرة للوزارة ومرافقتهم.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٦. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة	١. التواصل مع الجهات المختصة لمعرفة مواعيد قدوم الوفود إلى الوزارة.	تم التواصل مع الجهات المختصة وذات العلاقة.	٣٠%	نشر أخبار المقابلات في الصحف والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي	
			٢. استقبال ومرافقة الوفود إلى الأماكن المخصصة للإجتماعات.	تم استقبال الوفود وزوار الوزارة .	٣٥%		
			٣. توديع الوفود، وإعداد الأخبار الصحفية الخاصة بالمقابلات.	تم توديع الوفود والزوار الذين زاروا الوزارة من القيادات.	٣٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٧. المشاركة في تنظيم وترتيب عقد الفعاليات التي تقيمها الوزارة.	١. استقبال طلبات تنظيم الفعاليات من الجهات المختصة.	تم استقبال تنظيم الفعاليات .	٢٥%	تنظيم الفعاليات ونشر الأخبار الصحفية عنها	
			٢. تجهيز أماكن إقامة الفعاليات وترتيبها.	تم تجهيز أماكن إقامة الفعاليات وترتيبها.	٢٥%		
			٣. استقبال المشاركين وإرشادهم الى أماكن الفعاليات.	تم استقبال المشاركين.	٢٥%		
			٤. إعداد ونشر الأخبار الصحفية عن الفعاليات.	تم إعداد ونشر أخبار عن الفعاليات.	٢٥%		
		٨. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الاستشارية إلكترونياً	١. إعادة تفعيل الموقع وتطويره.	تم إعادة التفعيل للموقع الإلكتروني	٣٥%	تدشين العمل بموقع مستشارك القانوني	
			٢. إجراء مراجعة شاملة للموقع.	تم إجراء مراجعة شاملة للموقع.	٣٠%		
			٣. تدسين العمل بالموقع.	لم يتم تدشين العمل بالموقع .	٠%		
		٩. إصدار الصحيفة القضائية.	١. إعداد وتجهيز المواد الصحفية.	تم إعداد وتجهيز المواد الصحفية	٢٥%	إصدار الصحيفة القضائية	
			٢. إجراء عملية الإخراج الصحفي.	تم إجراء عملية الإخراج الصحفي للصحيفة.	٢٥%		
			٣. طباعة الصحيفة القضائية.	تم طباعة (٦) اعداد من الصحيفة القضائية.	٢٥%		
			٤. توزيع الصحيفة القضائية.	تم توزيع الصحيفة القضائية بحسب المخطط له.	٢٥%		
		١. متابعة إستكمال تشكيل لجنة عليا للتنسيق بين الهيئات والأجهزة القضائية وأجهزة الضبط القضائي.	١. متابعة مجلس الوزراء لإقرار تشكيل اللجنة العليا المشتركة.	تم مخاطبة رئاسة الوزراء بسرعة إصدار قرار إنشاء اللجنة العليا لشئون السجون ورعاية السجناء حتى تقوم بدورها في توفير المتطلبات الصحية والإنسانية للمنشآت العقابية في عموم محافظات الجمهورية.	٢٠%	إعتماد الآلية مشتركة لتنسيق الجهود وتنفيذها.	
			٢. إعداد دراسة ورؤية موحدة حول تنسيق جهود هيئات وأجهزة القضاء وأجهزة الضبط القضائي .	تم إعداد دراسة ورؤية موحدة حول تنسيق جهود هيئات وأجهزة القضاء وأجهزة الضبط القضائي ورفعها لمجلس الوزراء.	٣٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٢. متابعة اصدار قرار إنشاء هيئة الشرطة القضائية تتبع وزارة العدل.	٣. عقد لقاء مشترك بين قيادات السلطة القضائية وقيادات أجهزة الضبط القضائي والمختصين لمناقشة الآلية واعتمادها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			١. متابعة مجلس الوزراء للموافقة على مشروع قرار جمهوري بإنشاء هيئة الشرطة القضائية تتبع وزارة العدل .	تم إعداد مشروع قرار جمهوري بإنشاء إدارة عامة للشرطة القضائية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل وتحديد مهامها واختصاصاتها.		صدور القرار الجمهوري بإنشاء هيئة الشرطة القضائية.	
			٢. متابعة وزارة الشئون القانونية وتوقيع القرار الجمهوري.	لم يتم التنفيذ	٠ %		عدم إقرار مشروع القرار من قبل مجلس الوزراء
			٣. رفع القرار لرئيس المجلس السياسي الأعلى لإصداره.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			١. شراء وتركيب منظومة تكييف وتبريد.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٢. شراء وتركيب منظومة إطفاء الحرائق.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
٩	أتمتة العمل القضائي لتيسير وتسجيل الإجراءات	١. تجهيز البنية التحتية لغرفة السيرفرات الرئيسية Datacenter -	٣. شراء وتركيب متطلبات غرفة الطاقة الكهربائية والتحكم. (تجهيز غرفة كهرباء وتحكم متكاملة مع شراء وتركيب مولد كهربائي وتركيب طاقة شمسية متكاملة مرتبطة إلى غرفة الكهرباء والتحكم.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٤. شراء أجهزة السيرفرات الرئيسية وتوابعها والمتضمنة (Rack KVM Servers, Storage, Operating Systems, swatches, UPS,).	تم شراء وتوريد ثلاثة سيرفرات مستخدمة بمواصفات جيدة حسب الإمكانيات المتاحة. • شراء ١٢ رام (8 GB) للسيرفر. • تركيب وتشغيل جهاز Router . • شراء وتوريد ثلاثة موزعات شبكة Switches Cisco Layer Three.	١٥ %	شراء وتركيب متطلبات ال Datacenter	
			٥. تركيب أجهزة السيرفرات الرئيسية وتشغيلها ضمن خطة تشغيل متكاملة.	تم تركيب وتشغيل هذه السيرفرات لتحسين الأداء في Data Center.	١٥ %		
			٦. شراء النسخ الأصلية لأنظمة التشغيل والأنظمة الأخرى من برامج مكافحة الفيروسات وبرامج إدارة الشبكات والسيرفرات وبرامج المراقبة.	• تنصيب وتنزيل نظام Sophos (Software Protection)	١٠ %		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٧. شراء وتركيب وتشغيل أجهزة الأمان والحماية Routers, Firewalls, Load Balancer, Software (Protection).	تم تجهيز سيرفر احتياطي (Dell Power Backup Server Edge R710) في حالة حدوث أعطال فني. شراء (٦) Hard disk (احتياطية).	١٠ %		
			٨. شراء وتركيب وتشغيل أنظمة الحماية الأخرى (كاميرات مراقبة + Access Control).	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٩. شراء وتركيب غرفتي الومنيوم متكاملة كاتمة للصوت وعازلة للحرارة الأولى للسيرفرات والثانية للطاقة وتوابعها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
	٢. استكمال البنية التحتية لغرفة السيرفرات الاحتياطية - Backup Datacenter.		١. شراء وتركيب منظومة التكييف والتبريد.	لم يتم التنفيذ	٠ %	شراء وتركيب متطلبات ال Backup Datacenter	
			٢. شراء وتركيب منظومة إطفاء الحرائق.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. ربط ال Datacenter مع ال Backup Datacenter.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٤. تحديث أنظمة التشغيل في ال Backup Datacenter بما يتناسب مع ال Datacenter.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			١. تطوير وتحديث النظام القضائي من خلال إعادة تصميمه بلغه برمجية حديثة.	تم تحديث النظام القضائي وتصميم إصدار جديد منه (القضائي موبايل).	١٥ %		
			٢. حل جميع الاشكاليات والطلبات المرفوعة من مراكز المعلومات بالمحاكم.	تم دمج جميع قواعد البيانات في قاعدة واحدة.	١٠ %		
	٣. استكمال تحديث وبناء وتصميم الأنظمة البرمجية.		٣. تحديث ٧ أنظمة وهي كالتالي: (نظام شئون الموظفين، نظام المعاملات الداخلية، نظام دليل الهاتف، نظام الأمناء، نظام المحاكم، نظام المخازن، نظام الحضور والانصراف، نظام الأرشفة).	- تم البدء بأنشاء برنامج شئون القضاة الخاص بالتفتيش القضائي والذي يحوي (البيانات الشخصية للقضاة - البيانات الوظيفية - تقييم الكفاءة - المؤهلات - القرارات - تقارير واحصائيات). - تم تنفيذ نظام المعاملات الالكترونية بنسبة ١٠٠ % لجميع الإدارات العامة. - تم تصميم برنامج المحاكم.	٨ %	تحديث ٩ من الأنظمة والبرامج السابقة وتصميم (٥) أنظمة وبرامج جديدة.	

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			٤. إعداد وتصميم وتشغيل نظام الرسائل القصيرة SMS للاستعلام عن مسار القضايا.	- تم تحليل وإعداد وتصميم وتشغيل نظام الرسائل القصيرة SMS للاستعلام عن مسار القضايا.	١٥%		
			٥. إعداد النظام المالي ونظام الإيرادات وتصميمه وتشغيله.	تم تصميم برنامج العهد المالية و تطبيقه.	٤%		
			٦. إعداد وتصميم وتشغيل نظام التوثيق.	تم إنجاز نظام التوثيق بنسبة ٩٥%.	١٠%		
			٧. تحليل وتصميم وتشغيل نظام الأرشفة الالكترونية للمحاكم.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٤. استكمال تفعيل وسائل تواصل و استعلام القضاة والموظفين والمحامين والمواطنين عن الخدمات القضائية والمعاملات الالكترونية.	١. التحديث اليومي للموقع الرسمي الخاص بالوزارة والمواقع الأخرى الرسمية الخاصة والسلطة وربطها بقواعد البيانات.	- تم إنجاز التحديث اليومي للموقع الرسمي الخاص بالوزارة والمواقع الأخرى الرسمية الخاصة والسلطة وربطها بقواعد البيانات من أجل الإستعلام. - تم إعادة بناء موقع الوزارة وإعادة تفعيله وتحديثه بكل جديد.	٣٥%	تحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وربطها بقواعد البيانات للبرامج المستخدمة في ديوان عام الوزارة	
			٢. تحديث تطبيق الأندر ويد الخاص بالوزارة الخاص بالاستعلام عن القضايا والمعاملات الواردة وعن أماكن تواجد الأمناء بالإضافة إلى استقبال شكاوى المواطنين	- تم إنشاء تطبيق خاص بالوزارة في نظام الإندرويد. - تم إنشاء إيميلات رسمية خاصة بمركز معلومات القضاء و الجهات ذات العلاقة بالوزارة.	٣٥%		
			٣. إنشاء تطبيقات أندرويد وآيفون خاصة بهينات السلطة القضائية الأخرى.	لم يتم التنفيذ	٠%		
		٥. توثيق وأرشفة البيانات وحفظها وحل مشكلة تكرارية البيانات وسرعة الوصول إليها.	١. تصنيف البيانات بما يتوافق مع نوعيتها.	لم يتم التنفيذ	٠%	سرعة الوصول للبيانات	
			٢. رصد إحصائيات حركة البيانات.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٣. تطوير المواقع الالكترونية لسهولة الوصول للبيانات.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. تحديث البيانات من أجل الوصول للبيانات الصحيحة المحدثّة.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٦. استكمال الربط الشبكي للمحاكم بديوان عام الوزارة	١. شراء وتركيب منظومة طاقة شمسية للمحاكم المستهدفة.	تم شراء وتوريد وتركيب منظومة طاقة شمسية لمحكمة المفتاح الابتدائية. تم العرض بشراء (٩) منظومات أخرى.	٦%	ربط محاكم أمانة العاصمة والمحافظات المستهدفة بديوان عام الوزارة بنسبة ١٠٠%	
			٢. شراء وتركيب أجهزة لابتوب ومودمات انترنت وسويتشات وكافة المستلزمات.	- تم شراء (٣٠) جهاز كمبيوتر محمول و توزيعها على المحاكم و الديوان العام. - تم شراء أجهزة كمبيوتر طرفية WYSE عدد (٢٥) و توزيعها على المحاكم و الديوان. - تم تركيب و تشغيل السويتشات و هيكلة الشبكة في الديوان العام.	١٠%		
			٣. ربط المحاكم الابتدائية في محافظة صنعاء (همدان، بني مطر، سحان، نهم وبني حشيش، أرحب، بلاد الروس وبني بهلول، خولان).	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٤. ربط محكمة استئناف صعده ومحكمة سحار الابتدائية بمحافظة صعده.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٥. ربط محكمة استئناف الحديدة و٤ محاكم ابتدائية (شمال الحديدة، جنوب الحديدة، التجارية، الأموال) والشعبة التجارية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٦. ربط محكمة استئناف ريمه ومحكمة الجبين الابتدائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٧. ربط محكمة استئناف المحويت ومحكمة المحويت الابتدائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٨. ربط محكمة استئناف تعز والشعبة والمحكمة التجارية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			٩. ربط محكمة استئناف عمران ومحكمة عمران الابتدائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			١٠. ربط محكمة استئناف حجة ومحكمة حجة الابتدائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
			١١. ربط محكمة استئناف البيضاء ومحكمة البيضاء الابتدائية.	لم يتم التنفيذ	٠%		
			١٢. ربط محكمة استئناف ذمار ومحكمة غرب ذمار وشرق ذمار.	لم يتم التنفيذ	٠%		
	٧. تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية و الأجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.		١. شراء وإضافة رامات الى الأجهزة القابلة لتطوير لتسريع الأجهزة.	- تم شراء عدد (٢٠) رام DDR1. - تم شراء عدد (٢٠) رام DDR2.	١٠%	تنفيذ عملية التحديث والصيانة للأجهزة الإلكترونية والمعلوماتية في ديوان عام من المحاكم والنيابات.	
			٢. شراء قطع الأجهزة الضرورية من أجل إصلاح الأجهزة.	تم شراء القطع الالكترونية الخاصة بصيانة وإصلاح الأجهزة.	١٠%		
			٣. شراء سويتشات واستبدال التالف والقديم.	- شراء عدد (٣٠) port cisco 2959 24 switch distribution - شراء عدد (٢) cisco 2750 Poe (ذو قدرات عالية). - شراء switch cisco Poe.	١٠%		
			٤. شراء طابعات واسكانرات.	- تم شراء عدد (١٠) طابعات. - تم شراء عدد (١٠) اسكانرات.	١٠%		
			٥. تغيير الشاشات القديمة بشاشات LCD.	تم شراء عدد (٥) شاشات LCD	١٠%		
			٦. عمل صيانة دورية شاملة للأجهزة.	تم فحص وصيانة الأجهزة في الديوان والمحاكم.	١٠%		
			٧. فحص تمديدات ونقاط الشبكة وإصلاحها واستبدال التالف منها.	فحص نقاط الشبكة بالديوان العام وعدد (١٠) محاكم بالأمانة.	١٠%		
			٨. إعادة برمجة السويتشات وترقيمها مع نقاط الشبكة وترتيبها وإعادة توزيعها وإصلاح التمديدات التابعة لها.	تم تركيب السويتشات، وإعادة برمجة السويتشات وترقيمها مع نقاط الشبكة وترتيبها وإعادة توزيعها	١٠%		
			٩. فحص الطابعات والاسكانرات وإصلاح العاقل منها.	تم صيانة الطابعات التالفة في الديوان العام	١٠%		
			١٠. فحص نقاط الشبكة التابعة للكاميرات وفحص الكاميرات وإصلاح العاقل منها وإعادة توزيعها بما يتناسب مع احتياجات العمل.	تم فحص نقاط الشبكة بالديوان العام ومحاكم الأمانة.	١٠%		

تقرير الأداء السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠١٨م

م	الهدف الإستراتيجي	الأهداف التشغيلية	وسائل التنفيذ	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	المؤشرات	أسباب عدم التنفيذ
		٨. تحسين مستوى الخدمات المقدمة لموظفي السلطة القضائية والمواطنين.	١. متابعة سير نشاط الإدارة القضائية بالمحاكم والأجهزة التابعة للوزارة بما في ذلك ديوان عام الوزارة من حيث الانضباط والتقييد بالدوام.	تم متابعة سير نشاط الإدارة القضائية بالمحاكم والأجهزة التابعة للوزارة بما في ذلك ديوان عام الوزارة من حيث الانضباط الوظيفي والتقييد بالدوام .	٢٠ %	سرعة تقديم الخدمات	
			٢. تلقي استفسارات المواطنين والبلاغات والشكاوي والمقترحات عبر وسائل الاتصال المختلفة والتثبت من صحتها.	• إنجاز جميع البلاغات والشكاوي المستلمة عبر وسائل الاتصالات المختلفة. • استقبال ومعالجة ما يزيد على (٥٢٠) شكوى وبلاغ.	٢٠ %		
			٣. إدارة نظامي تحويله الوزارة ونظام المراقبة والكاميرات.	تم عمل إدارة نظامي تحويله الوزارة ونظام المراقبة والكاميرات.	٢٠ %		
			٤. التنسيق والتواصل مع غرف عمليات الجهات الحكومية الأخرى.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٥. متابعة تنفيذ ما يتخذ من إجراءات من الجهات المعنية من الوزارة وخارجها.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
		٩. إعداد وإنشاء نظام إلكتروني لتنظيم أعمال الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	١. تجميع وحصر أعمال الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	لم يتم التنفيذ	٠ %	تنفيذ النظام وتدشين العمل به	
			٢. إعداد وتجهيز نماذج البيانات وتحليلها، وإعداد التقرير الخاص بمتطلبات النظام.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٣. إعداد وتصميم النظام الإلكتروني.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
			٤. إدخال البيانات للنظام واستخراج التقارير.	لم يتم التنفيذ	٠ %		
		١٠. ربط قاعدة بيانات الأحداث إلكترونياً بالإدارة العامة للمرأة والطفل.	١. تجهيز الشبكة في مقر الإدارة العامة للمرأة والطفل.	لم يتم التنفيذ	٠ %	ربط قاعدة البيانات بالإدارة العامة للمرأة	